الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية

مصرض الصحافة الوطنية

REVUE DE PRESSE
NATIONALE

2022

26 سبتمبر 2022

الجمهورية الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبـــية
وزارة الداخلية و الجماعات المحليـــة و التهيئة العمرانية

الفهرس

قال ان الحكومة انتهت من وضع آخر لمسات القانون الأساسي للولاة ، الوزير الأول يؤكد
الأمن الغذائي هو من أولى الأولويات

وزير الداخلية إبراهيم مراد يؤكد في لقاء الحكومة بالولاة
المكاسب التي حققتها مناطق الظل كانت بفضل الإرادة السياسية للرئيس تبون

اليوم الثاني من أشغال لقاء الحكومة بالولاة
تنويع الموارد المالية وترقية الاستثمار المحلي لتحقيق قفزة نوعية

الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان: ملامح النهوض الاقتصادي بدأت تظهر

تعليمات صارمة لضمان سبل التكفل بانشغالات المواطنين
تنويع الموارد المالية في صلب لقاء الحكومة بالولاة

اختتام لقاء حكومة مع الولاة
تحسن الوضع الإقتصادي أفشل محاولات زرع اليأس والاحباط
الوزير الأول عن النمو الاقتصادي : المؤشرات ايجابية

الوزير الأول يخاطب الولاة في ختام ورشاتهم:
العمل في المكتب انتهى.. انزلوا إلى الميدان

أشرف على اختتام جلسات لقاء الحكومة - الولاة.. الوزير الأول:
الجزائر في أريحية وملامح النهوض الاقتصادي بدأت تظهر

إنجاز 27 ألف مشروع لفائدة 10 ملايين مواطن
إرادة رئيس الجمهورية انتصرت للمواطن في مناطق الظل

RADIO M

إختتام لقاء الحكومة والولاة: مشروع القانون الأساسي للوالي في آخر لمساته

الإذاعة الجزائرية

بن عبد الرحمان: "دور الولاة "مركزي" في ترقية الاستثمار والتنمية المحلية

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
ElDjazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

مؤشرات إيجابية في الاقتصاد الجزائري

25 سبتمبر، 2022 in أهم الأخبار, الإقتصاد

PRESS
موقع إخباري جزائري

الوزير الأول بن عبد الرحمان: "تقييم الولاة سيكون بناءً على مدى الاستجابة لانشغالات المواطنين"

اللقاء
EL-LIKA

الوزير الأول: الجزائر بلغت مستويات لم تبلغها أي دولة في الكهرباء الريفية

بواسطة اللقاء — في سبتمبر 25, 2022 — 493 — 0

الفجر
www.al-fadjr.com
يومية وطنية إخبارية

الوزير الأول في لقاء الحكومة-ولاة:

تأكيد على الدور "المركزي" للولاة في ترقية الاستثمار والتنمية المحلية

الشعب

الوزير الأول في اختتام لقاء الحكومة - الولاة

القانون الأساسي للوالي يُرفع إلى الرئيس قريبا

AN NASR
النصر
يومية كل القراء

بن عبد الرحمان يدعو لمرافقة المستثمرين و يؤكد

العقار موجه لمن يستغله

الأحرار

الوزير الأول يؤكد أن العقار لمن يخدمه فقط

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

Le premier ministre à la clôture de la rencontre gouvernement-walis : «L'Algérie est sur la bonne voie»

RENCONTRE GOUVERNEMENT-WALIS

MERAD AU SUJET DES ZONES D'OMBRE

Des acquis réalisés grâce à la volonté politique du président Tebboune

---

EL MOUDJAHID
LA RÉVOLUTION PAR LE PEUPLE ET POUR LE PEUPLE

LE PREMIER MINISTRE :

«ROMPRE AVEC LE MODÈLE CLASSIQUE ET S'ADAPTER À LA VISION RÉNOVÉE DU PRÉSIDENT»

Principales recommandations : Des mécanismes pour dynamiser le développement local

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

Le rôle des walis dans la promotion de l'investissement et du développement local souligné

L'EXPRESSION
La Quotidien

INDICATEURS ÉCONOMIQUES AU VERT, RÉSERVES DE CHANGE EN HAUSSE ET RAFFERMISSEMENT DU DINAR

La machine redémarre

L'ALGÉRIE de 2022 présente un tableau très positif. Les clignotants sont au vert, le fonctionnement de l'État se professionnalise…

LE JEUNE INDEPENDANT

DIRECTIVES DE TEBBOUNE

L'engagement des walis

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

AÏMEN BENABDERRAHMANE AUX WALIS :

«Fini le travail dans les bureaux !»

El Watan
LE QUOTIDIEN INDÉPENDANT

NOUVELLE POLITIQUE DE L'INVESTISSEMENT

Benabderrahmane met en relief le rôle des walis

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Réunion Gouvernement-Walis: Un nouveau départ

par Ghania Oukazi

يومية وطنية إخبارية شاملة
الموعد اليومي
EL MAOUID

قال ان الحكومة انتهت من وضع آخر لمسات القانون الأساسي للولاة ، الوزير الأول يؤكد

الأمن الغذائي هو من أولى الأولويات

الوزير يدعوالولاة للقضاء على مناطق الظل قبل 31 ديسمبر القادم

بن عبد الرحمان يحث الولاة على التسويق للمقومات السياحية وتسهيل إجراءات الاستثمار

أعلن الوزير الأول السيد أيمن بن عبد أن الحكومة انتهت من وضع آخر اللمسات لمشروع القانون الأساسي للولاة وسيتم عرضه على رئيس الجمهورية قريبا مؤكدا ان الأمن الغذائي هو من أولى الأولويات وان الدولة لجأت لضبط وترشيد الواردات بهدف محاربة التبذير

وقال السيد أيمن بن عبد الرحمان في كلمة ألقاها خلال اشرافه على اختتام أشغال اجتماع الحكومة بالولاة أن " القانون الأساسي للولاة هو انشغال حقيقي ، وكان على الدولة ان تأخذه بعين الاعتبار وقد وجهنا رئيس الجمهورية بالتفكير في هذا القانون والحكومة انتهت من وضع اخر اللمسات على القانون الأساسي للولاة وسنعرضه على رئيس الجمهورية في الأيام القادمة

وعبر الوزير الأول عن امله في أن يعطي هذا القانون الأساسي دعما حقيقا ويشكل دفعة نوعية في العمل الميداني للولاة مبرزا أن دور الوالي محوري وكانت هناك بعض الاختلالات في السابق وتداركها رئيس الجمهورية بإعادة المجلس التنفيذي للولاية تحت سلطة الولاة الأمر الذي يسمح العمل بكل أريحية لأن الولاة كما أضاف هم السلطة التنفيذية الوحيدة بالولاية وهم ممثلو سلطة الدولة فيها، فلكم كافة الصلاحيات في التسيير وتكريس المسار التنموي الذي تطمح اليه الساكنة .

كما أبرز الوزير الأول انه لايجب أن يكون الوالي وحده في الميدان بل يجب تظافر جهود الجميع من إطارات ومنتخبين ومجتمع المدني للعمل ضمن هذه الوثبة ودعا السيد أيمن بن عبد الرحمان بهذه المناسبة الجميع لبن العمل على الوفاء بوعد رئيس الجمهورية والقضاء على مناطق الظل قبل 31 ديسمبر القادم، كما شدد على ضرورة قيام الولاة بالتسويق للمقومات السياحية التي تزخر بها ولاياتهم واستغلالها بطريقة مثلى وتسهيل إجراءات الاستثمار فيها .

واكد ان الامن الغذائي أولوية أولويات الجزائر لذلك يجب توفير أساسيات غذاء ودواء الجزائريين مؤكدا ان ترشيد وضبط الواردات هدفه محاربة التبذير خاصة مع الاختلالات التي سجلت خلال السنوات الأخيرة الامر الذي تطلب من السلطات العمومية تحيين قوائم المستوردين كما شدد على ضرورة اعتماد المقاربة التشاركية في تسجيل البرامج وضبط أولويات المواطنين لتكريس الوثبة التي تعرفها الجزائر اليوم بفعل برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون ، وحث الوزير الأول الولاة والولاة المنتدبون ان يكونوا في قلب الإحصاء العام السادس للسكان والإسكان والتفاعل مع نقاشتهم مبرزا ان هذا الإحصاء له أهمية قصوى في ضبط السياسيات التنموية .

وبعد ان عبر الوزير عن أسفه لبعض مظاهر غياب النظافة بالمدن والقرى والشوارع كشف عن حملة وطنية واسعة للتنظيف ستنطلق نهاية الأسبوع القادم من أجل إعطاء وجه حقيقي لهذه المدن وإعادة ثقافة النظافة التي اعتبرها من الشيم الراسخة لدى الشعب الجزائري .

محمد د

الموعد اليومي
EL MAOUED

وزير الداخلية إبراهيم مراد يؤكد في لقاء الحكومة بالولاة

المكاسب التي حققتها مناطق الظل كانت بفضل الإرادة السياسية للرئيس تبون

أكد وزير الداخلية والجماعات الداخلية والتهيئة العمرانية، ابراهيم مراد، أن المكاسب التي تحققت في مناطق الظل، لم تكن لتتحقق لولا الإرادة السياسية لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، الذي قرر مواجهة ذلك الواقع المر وليد الممارسات البالية والاختلالات في نمط التسيير.

وفي كلمة له بمناسبة لقاء الحكومة بالولاة، قال السيد مراد إن هذه المكاسب التي يبارکها مواطنو هذه المناطق والتي مكنتهم من الولوج إلى ظروف العيش الكريم لم تكن لتحقق لولا الإرادة السياسية القوية لرئيس الجمهورية الذي قرر بكل شجاعة ومسؤولية مواجهة ذلك الواقع المر وليد الممارسات البالية والاختلالات في نمط التسيير وعدم الانصاف في تخطيط التنمية وهي كلها -- كما قال-- نقائص يجب استنباط العبر منها لتجنب تكرارها مستقبلا ولن يتأتى ذلك إلا بتبني مقاربة تنموية مندمجة وشاملة لجميع المواطنين باختلاف فئاتهم الاجتماعية والاقتصادية وكذا مناطق تواجدهم في الإقليم وذكر الوزير في هذا الاطار، أن السلطات العمومية حرصت على تدارك النقائص التنموية على مستوى العديد من البلديات في مناطق كانت تفتقر لأدنى المرافق الجوارية وذلك باعتماد مخطط استعجالي تضمن عمليات قصيرة ومتوسطة المدى سمح في آجال قياسية بإنجاز 30,277 مشروع عبر 10,917 منطقة لفائدة 9،5 مليون ساكن وبغلاف مالي إجمالي 359 مليار دينار''، ملتزما باستكمال تلك الجهود بخصوص باقي البرنامج الخاص بمناطق الظل.

وواصل القول بأن لتحقيق الأهداف التي سطرتها السلطات العمومية، يجب تبني مقاربة مندمجة وشاملة عبر إرساء آليات دائمة للحوار والتواصل بين السلطات المحلية والساكنة وممثليها وكافة فعاليات المجتمع المدني المحلي سيما ببرمجة لقاءات دورية مع ممثلي المجلس الأعلى للشباب على مستوى ولاياتهم فضلا على تعزيز التنسيق مع المندوبيات المحلية لوسيط الجمهورية في معالجة عرائض المواطنين. وثمن في هذا الاطار الاصلاحات القانونية والمؤسساتية التي بادر بها رئيس الجمهورية منذ توليه شؤون البلاد، سيما فتح ورشة تعديل قانوني البلدية والولاية معتبرا أن إعادة النظر في النص التشريعي المؤطر للجماعات المحلية سيسمح لا محالة بوضع أسس جديدة لعملها تقوم على تحديد مجال الصلاحيات المنوطة بكل المتدخلين وإضفاء توازن عليها ووضع آليات تكفل تنمية محلية شاملة وتشاركية ترقى لتطلعات المواطنين وأوضح وزير الداخلية في ذات السياق، أن دعم التنمية المحلية واستدامتها يقتضيان بعث ديناميكية اقتصادية حقيقية تقوم على تخطيط استراتيجي مبني على تثمين مقومات الأقاليم المحلية بما يعود بالقيمة المضافة على ساكنتها من خلال خلق الثروة ومناصب الشغل والرفع من مستوى الهياكل القاعدية والخدمات العمومية، كما تتطلب المبادرة باستراتيجية تسويق إقليمي تسمح بالتعريف بالمؤهلات التي تزخر بها مختلف الأقاليم والامتيازات الموجودة بها لجذب الاستثمار الوطني والأجنبي وأشاد بالمناسبة بالنتائج الايجابية التي حققتها العملية الممنهجة الخاصة برفع العراقيل عن الاستثمار والتي سمحت -- كما قال-- في ظرف قصير بدخول 850 مشروع حيز الخدمة واستحداث 52,187 منصب شغل فعلي، كما تم قصد تحسين العرض العقاري الاقتصادي، إقرار برنامج طموح لإنجاز وتهيئة 50 منطقة نشاطات وكذا تسطير برنامج نموذجي لإنشاء 142 منطقة نشاطات مصغرة على مستوى 58 ولاية مع المضي في اجراءات استرجاع العقار غير المستغل.

محمد د

الجمهورية
يومية وطنية إخبارية

اليوم الثاني من أشغال لقاء الحكومة بالولاة

تنويع الموارد المالية وترقية الاستثمار المحلي لتحقيق قفزة نوعية

مكتب العاصمة: كهينة حارش

أجمع المتدخلون أمس في اليوم الثاني والأخير من أشغال لقاء الحكومة مع الولاة، على ضرورة تنويع الموارد المالية للجماعات المحلية من أجل ضمان التنمية والاستجابة بفعالية لمتطلبات المواطنين، كما ركّزوا على الدور الكبير الذي تلعبه الجماعات المحلية في ترقية وإعادة بعث الاستثمار محليا. وناقش المتدخلون خلال اليوم الثاني من لقاء الحكومة بالولاة تحت شعار «ترقية الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية»، في ثلاث ورشات تطرقت لمواضيع «دور الجماعات المحلية لبعث الاستثمار» وكذا « تنويع الموارد المالية من أجل ضمان التنمية المحلية» بالإضافة إلى «دور الوالي في مسار التنمية الاقتصادية المحلية ». وشكّل موضوع دور السلطات المحلية لبعث الاستثمارات في إطار المناخ القانوني الجديد محور أشغال الورشة الأولى لاجتماع الحكومة-الولاة، وساهم المتدخلون في توضيح وتحديد الدور الذي يتعين على السلطات المحلية، ولاسيما الولاة، أن تؤديه في ظل المناخ القانوني الجديد المتعلق بالاستثمار والذي يتميز بإصدار قانون جديد وجميع النصوص التطبيقية ذات الصلة. وعلاوة على شرح أحكام القانون الجديد المتعلق بالاستثمار والنصوص التطبيقية المتعلقة به، تهدف هذه الورشة كذلك إلى توضيح الدور المنوط بالجماعات المحلية في مجال الاستثمار والتشديد على أهمية مسعى متعدد القطاعات والأطراف الذي يستدعي تعبئة فاعلين عموميين وخواص وكذا المجتمع المدني للتنمية الاقتصادية المحلية. وفي هذا الصدد، تمت مناقشة عدة محاور من طرف مختلف المشاركين من أجل تحديد الوسائل والسياسات الضرورية لبعث الاستثمار المحلي الذي من شأنه المساهمة في خلق الثروة ومناصب العمل المستدامة. كما تم مناقشة كيفية تجميع الموارد المالية التابعة لمختلف الأجهزة القطاعية قصد تنشيط الاقتصاد المحلي ووضع آليات تمويل ومرافقة لأجل تجسيد المشاريع المحفزة للتنمية الاقتصادية مع وضع آليات فعالة تدعم المبادرات المحلية التي تمكن من تحرير القدرات الإنتاجية للأقليم لاسيما من خلال دعم انتشار المؤسسات المصغرة والمتوسطة والصناعات المصغرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة. ومن جهة أخرى، ناقش المشاركون ضرورة وضع إطار عمل متجانس ينظم الفضاءات المخصصة للاستثمارات مع الحرص على تعريف شروط إنشاء وتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاطات ومناطق النشاطات المصغرة كما تم الخوض في أهمية إعادة النظر في دور الوكالة المسؤولة عن تنفيذ السياسة العامة المتعلقة بتطوير المؤسسات المصغرة والمتوسطة وهياكل التنشيط والدعم التابعة لها على المستوى المحلي. كما تم خلال اليوم الثاني وفي الورشة الثانية الموسومة «إصلاح المالية والجباية المحلية من أجل تنمية مستدامة» دراسة إمكانية إيجاد حلول في مجال التنمية المحلية للابتعاد تدريجيا عن هيمنة الإنفاق العام وتعزيز دور جميع الفاعلين على المستوى المحلي. وأشار المسؤولون والخبراء الذين حضروا هذه الورشة أن التنمية المحلية قائمة لحد الآن على التدخل شبه الحصري لميزانية التجهيز للدولة عن طريق المخصصات الممنوحة سنويا ضمن البرامج القطاعية للتنمية والمخططات البلدية للتنمية بالإضافة إلى إعانات التجهيز والاستثمار الممنوحة من خلال صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية. وبخصوص أهداف هذه الورشة فإنها تتعلق أساسا بتحديد سبل ووسائل تنويع مصادر الجماعات المحلية وإيجاد حلول ملموسة لتدارك العجز المالي للولايات والبلديات. وكان الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان قد أكد، على هامش اجتماع الحكومة بالولاة أن ولاة الجمهورية ملزمون بمرافقة المستثمرين والوقوف على الاحتياجات الحقيقية للاستثمار من خلال المتابعة الميدانية للمشاريع الاستثمارية، مؤكدا، أن دور الوالي على المستوى المحلي يتمثل في مرافقة المستثمرين وتسهيل كل الإجراءات والمقاربة التشاركية الجديدة، مضيفا «عليهم الاستماع للمنتخبين المحليين والنواب وممثلي المجتمع المدني لتشخيص الاحتياجات الحقيقية للاستثمار ومرافقة كل من يرغب في الاستثمار». مبرزا، أن الولاة ملزمون بالتسويق للمقدرات الموجودة على مستوى الولايات، موضحا، «لم نلاحظ أي ديوان سياحي يُروّج للسياحة بالرغم من أن الجزائر في المرتبة الخامسة ضمن البلدان التي تتوفر على موارد هامة للسياحة الحموية وهي رافد من روافد الاستثمار في الولايات». وفيما يخص تسيير ملف العقار، جدد المتحدث التأكيد على أن العقار لمن يخدمه فقط، مسديا توصياته للولاة بمتابعة الملف الاستثماري غير المستغل والذي تجاوز مدة منحه 6 أشهر لاسترداده وإدخاله ضمن المنصة الرقمية من أجل إعادة توزيعه على من يستحقونه، معلنا عن تدشين الوكالة الوطنية للاستثمار خلال الأيام المقبلة.كما عاد للتذكير بالتجاوزات والاختلالات المسجلة على خلفية عدم المتابعة الميدانية للاستثمارات المرخص لها بالتنفيذ في الآجال الزمنية المحددة وتحقيق أهدافها المتمثلة في خلق مناصب الشغل والثروة التي من شأنها خلق موارد إضافية خاصة للبلدية. للإشارة يعد لقاء الحكومة بالولاة، الذي أشرف عليه رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أول أمس، بقصر الأمم، مناسبة لتقييم ما تم إنجازه على مدار سنة، مع تقويم واستدراك النقائص واستشراف ما يمكن فعله لبلوغ الأهداف المسطرة على المدى القصير، المتوسط والبعيد، ضمن مسار تكريس دولة القانون وإرساء قواعد الحوكمة وضمان الإنصاف الاجتماعي وإعادة التوازن الإقليمي.

قانون أساسي لتعزيز دور الوالي.. أبرز التوصيات

هذا وقد اختتمت مساء أمس بقصر الأمم بنادي الصنوبر (الجزائر العاصمة) أشغال اجتماع الحكومة بالولاة برفع عدة توصيات تهدف إلى التكفل الأمثل بانشغالات المواطنين ودعم الاستثمار على المستوى المحلي من أجل خلق الثروة ومناصب عمل جديدة. وقد أشرف على الجلسة الختامية لهذا اللقاء الذي افتتحت أشغاله أول أمس، من قبل رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، وبحضور مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالشؤون القانونية والقضائية، بوعلام بوعلام. ودعا المشاركون في توصياتهم المنبثقة عن هذا الاجتماع إلى تزويد سلك الولاة بـ«قانون أساسي لتعزيز دور الوالي بالنظر لتشعب المهام» المسندة إليه، إلى جانب «وضع نظام معلوماتي يضمن خلق جسور التواصل بين الولاية والبلدية والإدارة والمتعاملين الاقتصاديين، من أجل تسيير أمثل للاستثمار» و «إشراك المجتمع المدني واعتماد الديمقراطية التشاركية في تسيير الشأن المحلي، وكذا إشراك المجتمع المدني في نشر الوعي الضريبي».

الجمهورية

الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان: ملامح النهوض الاقتصادي بدأت تظهر

ينتظر أن يفوق فائض الميزان التجاري للجزائر 17 مليار دولار بنهاية العام الجاري 2022، حسبما أفاد به، أمس الأحد بالجزائر العاصمة، الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان. وأوضح السيد بن عبد الرحمان، في كلمة ألقاها خلال اختتام اجتماع الحكومة بالولاة المنعقد بقصر الأمم، أن «الميزان التجاري حصل فائضا يقدر بـ 14 مليار دولار في نهاية أغسطس الماضي، وننتظر أن يفوق 17 مليار بنهاية 2022». كما أن قيمة الصادرات خارج المحروقات بلغت 4،4 مليار دولار بنهاية أغسطس الماضي، حسب الوزير الأول الذي يتوقع بأن يبلغ 7 مليار دولار في نهاية 2022. يضاف إلى ذلك احتياطي الصرف الذي سجل «ارتفاعا محسوسا في الفترة الأخيرة، متجاوزا النسبة التي كانت مرسومة له»، يؤكد السيد بن عبد الرحمان الذي لفت من جهة أخرى إلى التقارير الدولية الصادرة عن مختلف الهيئات والتي تشير إلى تحسن الملحوظ في سعر صرف العملة الوطنية. وبفعل هذه المؤشرات الايجابية، فإن «ملامح النهوض الاقتصادي بدأت تظهر»، حسب الوزير الأول الذي أكد بأن البرنامج «النهضوي الطموح» الذي جاء به رئيس الجمهورية، يتجسد حاليا بالرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد جراء تداعيات الازمات التي عرفها العالم في السنتين الأخيرتين.

وأرجع تحسن أداء الاقتصاد الكلي إلى «حكمة رئيس الجمهورية في تسيير شؤون الدولة من خلال إعادة الحيوية للقطاعات المحركة للنمو الاقتصادي، ومن بين أدواتها سياسة التحكم في الواردات».

المشوار السياسي
AL-SEYASSI

تعليمات صارمة لضمان سبل التكفل بانشغالات المواطنين

تتويع الموارد المالية في صلب لقاء الحكومة بالولاة

• استرجاع 2308 هكتار من العقار غير المستغل

تواصلت امس الأحد بقصر الأمم نادي الصنوبر (الجزائر العاصمة) أشغال لقاء الحكومة بالولاة الذي أشرف على افتتاحه أول أمس السبت رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون.

■ محمد.ج

وتم استئناف أشغال هذا اللقاء الدوري في يومه الثاني والأخير تحت شعار سترقية الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية"، في ثلاث ورشات تطرقت لمواضيع "دور الجماعات المحلية لبعث الاستثمار" وكذا " تتويع الموارد المالية من أجل ضمان التنمية المحلية" بالإضافة إلى "دور الوالي في مسار التنمية الاقتصادية المحلية".
وخلال إشرافه على افتتاح هذا اللقاء ،حث رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الولاة على مواصلة التكفل بانشغالات المواطن لتكريس دولة المساواة و لكون المواطن أساس الجمهورية ، كما أعلن بذات المناسبة عن تأسيس لجنة تتولى فورا مراجعة قانوني البلدية والولاية بهدف دعم أكثر للامركزية وخلق موارد لتمويل الجماعات المحلية.
وأوضح تبون أن "نحو 82 بالمائة من المشاكل التي كانت مطروحة في مناطق الظل قد حلت"، معربا عن أمله في أن تعرف المشاكل المتبقية طريقها إلى الحل سمطلع 2023". للإشارة يعد لقاء الحكومة بالولاة مناسبة لتقييم ما تم إنجازه على مدار سنة، مع تقويم واستدراك النقائص واستشراف ما يمكن فعله لبلوغ الأهداف المسطرة على المدى القصير، المتوسط والبعيد، ضمن مسار تكريس دولة القانون وإرساء قواعد الحوكمة وضمان الإنصاف الاجتماعي وإعادة التوازن الإقليمي وكشف وزير الصناعة أحمد زغدار عن استرجاع 2308 هكتار من العقار غير المستغل، على مستوى المناطق الصناعية ومناطق النشاطات.
وتندرج هذه الحصيلة في إطار عملية تطهير العقار الموجه للاستثمار على المستوى المحلي، التي أطلقتها وزارة الصناعة، تطبيقا لتعليمات رئيس الجمهورية، حسبما صرح به زغدار في كلمة ألقاها خلال اجتماع الحكومة بالولاة، مؤكدا ان "العملية لا تزال مستمرة". وبخصوص تحسين العرض العقاري، ذكر الوزير بأن السلطات العمومية اعتمدت برنامجا لإنجاز 50 منطقة صناعية جديدة، موزعة على 39 ولاية، بما يتماشى مع أهداف التنمية الإقليمية والمساهمة في إعادة التوازن بين المناطق. فبالنسبة للمناطق الصناعية الستة المسجلة على عاتق وزارة الصناعة، فقد وصلت ثلاثة منها إلى نسبة إنجاز في حدود 80 بالمائة. ويتعلق الأمر بالمناطق الصناعية للأربعطاش بولاية بومرداس، والقصر ببجاية، وولاد بن دامو بتلمسان، بمساحة إجمالية تقدر ب 416 هكتار، حسب الوزير الذي أكد بأنها "ستكون جاهزة في أقرب الاجال". بينما يجري التنسيق مع القطاعات المعنية والولاة لتذليل الصعوبات التي تؤثر على وتيرة انجاز المناطق الثلاث المتبقية والتي ستنجز بواد نشو بولاية غرداية، قصر البخاري بالمدية إضافة إلى توسعة المنطقة الصناعية سيدي بلعباس. أما فيما يخص المناطق الصناعية ال44 المتبقية، والتي تم تحويل إنجازها إلى الولاة، نجد منها 12 منطقة في مرحلة الدراسة و32 منطقة حققت نسب متفاوتة من تقدم الأشغال، حسب زغدار

وزير المالية يركز على التمويل البديل للاقتصاد

وأكد وزير المالية إبراهيم جمال كسالي مساء أول أمس السبت، أنّ السلطات العمومية اتخذت كافة التدابير الاقتصادية والمالية لدعم الاستثمار وتحسين الحوكمة المالية. و قال الوزير إنّ السلطات اتخذت خلال السنتين الأخيرتين "جملة من الإجراءات للحفاظ على سوق العمل وحماية الاقتصاد والاستقرار المالي للمؤسسات" موازاة مع إصلاحات مالية "لتفادي الأزمات المستقبلية. وأوضح كسالي أنّ السياق الحالي يتطلب تمويل الاقتصاد من خلال مصادر بديلة على غرار التمويل الإسلامي، حيث يمكن تتويع المنتجات المالية الإسلامية قصد امتصاص الكتلة النقدية الموجودة في السوق الموازية، ولدى تطرقه إلى المالية المحلية، ذكر كسالي أنّ الجماعات المحلية تموّل وفق آليات مختلفة تتكون من موارد ذاتية وضرائب وأصول ومن خلال تدخلات الدولة عن طريق صندوق التضامن للجماعات المحلية لتقليل الفوارق بين البلديات

هني : تنمية الشعب الإستراتيجية أهم أهداف قطاع الفلاحة

وأكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية عبد الحفيظ هني، أنّ نسبة نمو الإنتاج الفلاحي لهذا الموسم الفلاحي قدّرت بـ 31 بالمائة. وقال الوزير إنّ "القطاع يساهم اليوم بما يفوق 14,7 بالمائة من الناتج الداخلي الخام ويشغل ربع اليد العاملة النشيطة، أي 2,7 مليون شخص، مع نسبة تغطية الحاجيات الوطنية من الإنتاج الوطني بـ 75 بالمائة، مضيفًا أنّ نسبة نمو الإنتاج الفلاحي لهذا الموسم بلغت 31 بالمائة". وأضاف هني أنّ الأهداف التي يسعى القطاع إلى تجسيدها تتمثل في تنمية الشعب الإستراتيجية كالحبوب والبقول الجافة مع الرفع من مستويات دعم الدولة وتوفير إمكانيات التصدير وتبسيط الحصول على العقار الفلاحي من خلال الأطر التنظيمية وتطوير المحيطات الجديدة.
وبحسب حصيلة تخص برامج إيصال المحيطات الفلاحة بالكهرباء أفاد الوزير أنّ البرنامج مسّ 9500 مستثمرة بطول قدره 6100 كلم و بغلاف مالي قدر بـ 17 مليار دينار، مضيفًا أنه ومنذ سنة 2020، بلغت عدد المستثمرات التي تمّ ربطها بالكهرباء الفلاحية 30 ألف مستثمرة عبر الوطن. وبخصوص التدابير المتخذة لفائدة الفلاحين والمستثمرين والموالين قال إنها خصّت رفع سعر شراء الحبوب المحلية حيث سمح هذا الإجراء بزيادة إنتاج الحبوب بـ 48 بالمائة خلال موسم 2022. وفي مجال الغابات، يضيف الوزير: "تحضّر الوزارة لمشروع إعادة تأهيل السدّ الأخضر الذي يغطي 13 ولاية و1500 كيلومتر، وهذا حسب مقاربة اقتصادية جديدة.

تبون رجح في إقحام الولاة في التحولات الاقتصادية

اعتبر والي بومرداس يحيى يحياتن، أمس ، لقاء الحكومة بالولاة بأنّه صار منذ مجيء رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، إطارًا حقيقيًا للفاعلين من أجل لعب دور فاعل في تحريك الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المحلية على خلاف اللقاءات السابقة، والتي كانت تتسمّ أكثر بطابعها الإداري المحض. و قال والي بومرداس في تصريحات للإذاعة الوطنية إنّ المقاربة الجديدة التي أضفاها الرئيس تبون على منهجية عمل مثل هذه اللقاءات التي تجمع الحكومة بولاة الوطن "تتماشى أكثر مع التحولات الجارية على الساحتين الوطنية والدولية والتي تتطلب اليوم العمل بفعالية اكبر لمواجهة مختلف التحديات وفي مقدمتها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأوضح المتحدث أنّ دور الوالي اليوم تحوّل إلى الفاعل والمحرك الأساسي للديناميكية الاقتصادية والتنمية على المستوى المحلي، بالاعتماد على ترقية التشاركية في مجال المقاربة التنموية والعمل على تشجيع الفعل الاستثماري والمبادرة إلى رفع مجمل العقبات التي تعترض نشاط المستثمرين وفي مقدمتها تلك المرتبطة بالبيروقراطية الإدارية. وبخصوص حالة التنمية ببومرداس، أبرز يحياتن توفر الولاية الساحلية على مقومات بارزة تمكّنها من تحقيق نمو اقتصادي معتبر، مشيرًا إلى أنّ بومرداس المتسمة بطابعها الفلاحي، تساهم بنسبة 40 بالمائة في مجال شعبة العنب على المستوى الوطني.
وفي المجال الصناعي، نوّه يحياتن إلى أنّ بومرداس ولاية منجمية بامتياز، تقوم بتزويد عدة مؤسسات ومختلف ورشات البناء والأشغال العمومية بمختلف ولايات الوطن. وإضافة إلى ذلك، أعلن يحياتن أنّ بومرداس تتوفر على نسيج صناعي كبير يستوعب 32 منطقة نشاط، وتجري الاستعدادات لإطلاق منطقة صناعية جديدة ضمن برنامج الحكومة الخاص بإنشاء ست مناطق صناعية جديدة عبر الوطن، وقال إنّ هذه المنطقة ستكون جاهزة قبل نهاية السنة خصوصًا بعد إيصال الكهرباء للصناعيين وأصحاب المشاريع .
سياحيًا، قال الوالي إنّ بومرداس ولاية سياحية بامتياز وتحوز على شريط سياحي يمتد على طول 100 كيلومتر، مضيفًا أنّ بومرداس استقبلت خلال الموسم السياحي المنقضي أكثر من 14 مليون مصطاف، ولفت إلى أنّ تضافر كل هذه العوامل وحسن استغلالها يمكن أن يؤدي إلى تحقيق طفرة كبيرة في مجال التنمية المنشودة

المغرب الأوسط
الإعلام حرية.. مسؤولية

اختتام لقاء حكومة مع الولاة

تحسّن الوضع الإقتصادي أفشل محاولات زرع اليأس والاحباط

الوزير الأول عن النمو الاقتصادي : المؤشرات ايجابية

سليمان عبدوش

كشف الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان، ان معدل النمو قد عاد الى مساره التصاعدي بعد الفترة الصعبة جراء الأزمة الصحية كما ان الدولة تعمل على أن يبقى هذا المنحى في مستوى لا يقل عن 4٪ يضيف نفس المتحدث. واضاف الوزير الأول،خلال إشرافه على إختتام أشغال لقاء "الحكومة مع الولاة" بقصر الأمم بنادي الصنوبر البحري بالعاصمة امس، أن هذه المؤشرات الاقتصادية الكلية افشلت كل محاولات الاطراف التي كانت تزرع اليأس والاحباط وتروج الى إمكانية اللجوء الى الإستدانة الخارجية من اجل تمويل برامج التنمية الوطنية وشدد ذات المتحدث ان الدولة ستستمر في التكفل بجميع الفئات من أجل تحسين القدرة الشرائية.

كما كشف الوزير الأول خلال كلمته بأنّ الإقتصاد الوطني عرف عدة مؤشرات إيجابية مع ارتفاع في احتياطي الصرف خلال الفترة الأخيرة، مؤكدًا أن بلادنا في أريحية مع عودة منحنى النمو لمساره التصاعدي.

وبخصوص ملف الإستيراد، قال الوزير الأول: "الدولة ليست ضد الاستيراد بل ضد التبذير وضد فتح أبواب الاستيراد على أبواب لا يمكن التحكم فيها".

كما أعلن الوزير الأول بأنّ الطابع الإجتماعي ركيزة ومبدأ لا تتخلى عنه الدولة، مؤكدًا العمل على أن يكون هذا الدعم موجهًا أكثر لمستحقيه.

أكد الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، على الدور المركزي للولاة في ترقية الاستثمار والتنمية المحلية، داعيا إياهم إلى متابعة المشاريع الاستثمارية ميدانيا، والعمل وفق مقاربة تشاركية من أجل معالجة الاختلالات الموجودة. و أوضح بن عبد الرحمان أن للوالي ثلاثة أدوار أساسية، تتمثل أولاها في "مرافقة المستثمرين، وتسهيل كل الاجراءات في إطار المقاربة التشاركية الجديدة التي تعتمد على الاستماع الى المنتخبين المحليين والنواب وممثلي المجتمع المدني بغرض الوقوف على الاحتياجات الحقيقية في مجال الاستثمار بالنسبة للولاية".

ويكمن الدور الثاني للوالي –يضيف الوزير الأول– في "التسويق للمقدرات والإمكانيات التي تزخر بها ولايته"، مشيرا على سبيل المثال إلى أهمية الترويج لقدرات السياحة الحموية والتي يمكن أن تصبح "رافدا من روافد التمويل والجباية المحلية" على مستوى عشر ولايات على الأقل. وصرح في نفس السياق قائلا: "الاستثمار لا يقتصر فقط على قطاع الصناعة، ولكن يشمل أيضا قطاعات السياحة، الزراعة والصناعات التحويلية وتربية المائيات والمناجم الصغرى". أما الدور الثالث للوالي، فيرتكز على –حسب بن عبد الرحمان– على "المتابعة الميدانية للمشاريع الاستثمارية، وفق منظور اقتصادي، بالحرص على تنفيذها في الآجال الزمنية المحددة، وفي إطار الهيكل المالي المتفق عليه، مع السهر على خلق مناصب عمل والثروة التي تخلق موارد اضافية بالنسبة للجماعات المحلية". و تطرق الوزير الأول إلى مختلف الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم الاستثمار، لاسيما التسهيلات للحصول على العقار وفي هذا الشأن، أكد التزام الدولة باسترجاع العقار الصناعي الموجه للاستثمار، والذي لم يتم استغلاله لمدة ستة أشهر، قصد إعادة توزيعه على المستثمرين. وكشف، بهذا الصدد، عن انتهاء الحكومة من مراجعة الأمر 04-08 المتعلق بالعقار الموجه للاستثمار، ووضع آخر اللمسات قبل إطلاق الوكالات المسيرة له، ويتعلق الأمر بوكالة العقار الصناعي ووكالة العقار السياحي ووكالة العقار الفلاحي والتي ستتكفل بالأوعية التي لا يسيرها الديوان الوطني للأراضي الفلاحية والديوان الوطني للأراضي الصحراوية.

كما أعلن بن عبد الرحمان أنه سيجري في الأيام المقبلة تدشين الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والشبابيك الموحدة التابعة لها مع إطلاق المنصة الرقمية للاستثمار، مشددا على ضرورة انخراط السلطات المحلية في المسار المنتهج من طرف الدولة للارتقاء بالاستثمار في الجزائر. وبعد تذكيره بالتعليمات التي أعطاها رئيس الجمهورية فيما يخص رفع مستوى انتاج الحبوب، أعلن الوزير الأول عن تدشين بنك الجينات "خلال الأيام المقبلة" وذلك بعد تدشين بنك البذور مؤخرا، معتبرا ذلك خطوة رئيسية في تحقيق الأمن الغذائي. واعتبر أنه "من واجب الولاة متابعة كيفية استغلال الأراضي الفلاحية ميدانيا، ومرافقة الخطط الرامية للاكتفاء الذاتي ولتغطية 80 بالمائة من الاحتياجات الوطنية من المنتجات الفلاحية في غضون 2023".

ملامح النهوض الإقتصادي بدأت بالظهور

أكد الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان ، إن ملامح النهوض بالاقتصاد الوطني بدأت تظهر من خلال المؤشرات التي كشف عنها الرئيس تبون بالأمس، خصوصا مؤشر التوازن التجاري.

وفي هذا السياق، كشف الوزير الأول بأن الميزان التجاري حقق فائضا تجاريا بقيمة 14 مليار دولار. وذلك بفضل جملة من التدابير التي قامت بها الحكومة لانعاش الاقتصاد الوطني وأضاف بن عبد الرحمان، خلال اليوم الثاني والآخير من أشغال لقاء الحكومة بالولاة بقصر الأمم، بأن هناك تحسن في سعر صرف العملة الوطنية، يعود الى تحسن الاداء الاقتصادي، وحكمة الرئيس في تسيير شؤون الدولة، مشيرا إلى أن برنامج الرئيس لم يكن اعتباطيا، بل كان مبني على معطيات حقيقية.

الحكومة تسعى حماية المنتوج والانتاج الوطني

ومن جهة أخرى، أكد الوزير الأول أن الحكومة تسعى الى حماية المنتوج والانتاج الوطني وشدد الوزير في هذا الإطار، على ضرورة تطهير فاتورة الاستيراد، بعدما كان هناك استيراد لكل من هب ودب .

هناك عوائق تؤثر على السيرورة المحلية

هذا وكشف الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان، أن هناك عوائق سلبية تؤثر على السيرورة المحلية شدد في هذا السياق على ضرورة تدارك العديد من الفوارق.

الحوار

الوزير الأول يخاطب الولاة في ختام ورشاتهم:

العمل في المكتب انتهى.. انزلوا إلى الميدان

نورالدين. ع

قال أيمن بن عبد الرحمان، مساء أمس، في كلمته خلال اختتام لقاء الحكومة الولاة، إن المؤشرات الإيجابية تعود بالأساس إلى حكمة الرئيس في تسيير شؤون الدولة، ومن بين أدواتها زيادة التحكم في الواردات، مشيرا إلى أن احتياطي الصرف عرف ارتفاعا محسوسا متجاوزا النسبة التي كانت مرسومة له، فضلا عن التقارير الدورية الصادرة عن مختلف الهيئات التي تشير إلى تحسن سعر الصرف للعملة الوطنية. وقال إن التحكم في التجارة الخارجية وضبط الواردات لا يعني أن الدولة الجزائرية ضد الاستيراد، لكن ضد التبذير، مشيرا إلى أنه في 2014 تم استيراد 64 مليار دولار واحتياجاتنا لم تتجاوز 25 مليار دولار، فكان واجبا علينا تطهير قائمة المستوردين والتحكم في الواردات حتى نظمن التحكم في الميزان التجاري. وقال الوزير الأول إن بوادر الخير تضاف إلى معدل النمو الذي نعمل على أن يبقى ذا منحنى تصاعديا، لتبقى بلادنا في أريحية ورجالها يعملون بعزم، مشددا على أن الطابع الاجتماعي لم ولن تتخلى عنه الدولة.

وقال إن هذه المؤشرات تؤكد أننا في الطريق الصحيح وهدفنا بناء اقتصاد قوي بعيد عن الاتكال على عائدات المحروقات، مؤكدا أن الحكومة اتخذت الكثير من الإجراءات لإنعاش الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال، فيما أشار إلى تنصيب جميع هياكل الاستثمار قريبا. وأكد الوزير الأول أن لقاء الحكومة مع الولاة يكسي أهمية بالغة، وعليه يجب تغيير تلك الصورة النمطية التقليدية بأن يتحول الوالي إلى قوة اقتراح بإشراك جميع المتعاملين، من أجل توفير ظروف النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، مشددا على أن الولاة مطالبون بالترويج لإمكانات ولاياتهم. وشدد الوزير الأول على وجوب أن تتنير المقاربة بصفة جذرية، وبصفة شاملة، فتسيير الشأن المحلي من هنا فصاعدا يجب أن يتم وفق مقاربة اقتصادية محضة، بعيدا كل البعد عن البيروقراطية السلبية، فالفعل الاستثماري على المستوى المحلي يتطلب منا أن نكرس هذه المقاربة الجديدة، فنحن في مفترق الطرق من أجل الاستمرار في بناء الجزائر الجديدة. وقال إن هذه المقاربة تملي متابعة المشاريع العمومية أو الخاصة في الميدان، فالعمل الميداني هو الذي سيحدث الفارق، وأن العمل في المكاتب انتهى". فيما تطرق ذات المتحدث إلى ملفات أخرى ذات العلاقة، حيث شدد

على المتابعة الدورية لكل المشاريع العمومية المسجلة. وأكد الوزير الأول أن دور الوالي في التنمية المحلية محوري، والأن له كل الصلاحيات لتسيير الولاية وتكريس المسار التنموي الذي تطمح إليه الساكنة، وبالنسبة للقانون الأساسي للولاة -يقول- فهو حقيقة انشغال مهم، وأن الحكومة تشارف على الانتهاء منه، والذي من شأنه أن يعطي دفعة قوية لعملهم الميداني.

وحول مناطق الظل، شدد الوزير الأول على وجوب طي هذا الملف نهائيا بحلول نهاية 2022، مثلما أكد على رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون.

دور مركزي للولاة في ترقية الاستثمار والتنمية المحلية

في سياق آخر، أكد الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، أن الدور المركزي للولاة في ترقية الاستثمار والتنمية المحلية، داعيا إياهم إلى متابعة المشاريع الاستثمارية ميدانيا، والعمل وفق مقاربة تشاركية من أجل معالجة الاختلالات الموجودة. ولدى زيارته للورشات الثلاث المنظمة في إطار لقاء الحكومة بالولاة الذي نظم يومي السبت والأحد بقصر الأمم (الجزائر العاصمة)، أوضح بن عبد الرحمان أن للوالي ثلاثة أدوار أساسية، تتمثل أولاها في "مرافقة المستثمرين، وتسهيل كل الإجراءات في إطار المقاربة التشاركية الجديدة التي تعتمد على الاستماع إلى المنتخبين المحليين والنواب وممثلي المجتمع المدني بغرض الوقوف على الاحتياجات الحقيقية في مجال الاستثمار بالنسبة للولاية". ويكمن الدور الثاني للوالي -يضيف الوزير الأول، في "التسويق للمقدرات والإمكانيات التي تزخر بها ولايته"، مشيرا على سبيل المثال إلى أهمية الترويج لقدرات السياحة الحموية والتي يمكن أن تصبح "رافدا من روافد التمويل والجباية المحلية" على مستوى عشر ولايات على الأقل. وصرح في نفس السياق قائلا: "الاستثمار لا يقتصر فقط على قطاع الصناعة، ولكن يشمل أيضا قطاعات السياحة، الزراعة والصناعات التحويلية وتربية المائيات والمناجم الصغرى". أما الدور الثالث للوالي، فيرتكز -حسب بن عبد الرحمان- على "المتابعة الميدانية للمشاريع الاستثمارية، وفق منظور اقتصادي بالحرص على تنفيذها في الآجال الزمنية المحددة، وفي إطار الهيكل المالي المتفق عليه، مع السهر على خلق مناصب عمل والثروة التي تخلق موارد إضافية بالنسبة للجماعات المحلية".

وخلال مداخلته في مختلف الورشات المنظمة، تطرق الوزير الأول الى مختلف الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم الاستثمار، لا سيما التسهيلات للحصول على العقار. وفي هذا الشأن، أكد التزام الدولة باسترجاع العقار الصناعي الموجه للاستثمار، والذي لم يتم استغلاله لمدة ستة أشهر، قصد إعادة توزيعه على المستثمرين.

هذه أهم توصيات لقاء الحكومة مع الولاة

وحول أهم توصيات لقاء الحكومة مع الولاة، فقد انبثق عن الورشة الأولى التأكيد على إعادة تنظيم المصالح الخارجية للوالي، وتدعيم مهام التخطيط ضمن صلاحيات الوالي بتزويده بأدوات التخطيط الحديثة، الاهتمام أكثر بتنمية الموارد البشرية، مع تمكين الوالي من الاستفادة من الخبرات، وتكريس دور الوالي في إطار السلطة المحلية، وتزويد سلك الولاة بقانون أساسي نظرا لتشعب المهام المسندة له، أما الورشة الثانية التي جاءت تحت عنوان: "الإطار المستحدث لبعث الاستثمار.. أي دور للجماعات المحلية؟ فقد أمدت على التجديد الفعلي للمنظومة الخاصة بالاستثمار وتفعيل الدور الجديد للشباك الوحيد، إعداد خارطة والنظر في إنشاء معابر بين الجامعات والمستثمرين، تخفيف الوثائق المكونة للملفات، ويجب وضع اطر قانونية لاسترجاع العقار غير مستغل وإعادة توزيعه قبل نهاية السنة.

المساء
EL MASSA

أشرف على اختتام جلسات لقاء الحكومة - الولاة.. الوزير الأول:

الجزائر في أريحية وملامح النهوض الاقتصادي بدأت تظهر

أكد الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، أن عهد العمل في المكاتب قد ولى، ويتعين على المسؤولين المحليين النزول إلى الميدان من أجل تحقيق مقاربة اقتصادية واجتماعية شاملة ترتكز على الحوكمة الرشيدة والتسيير الأمثل للموارد المالية والبشرية.

وقال الوزير الأول، خلال إشرافه على اختتام أشغال لقاء الحكومة مع الولاة المنعقد بقصر الأمم على مدار يومين، أن الاقتصاد الوطني، شهد عدة مؤشرات إيجابية، كما أعلن عنها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، مشيرا إلى أن الوقت قد حان لنزول المسؤولين إلى الميدان، لتحقيق وثبة اقتصادية حقيقية، بقناعة أن عهد العمل من المكاتب قد ولى.

وكشف رئيس الجهاز التنفيذي، أن الميزان التجاري حقق فائضا تجاريا قدر بـ14 مليار دولار، خلال شهر أوت الماضي، مع توقعات لبلوغه سقف 17 مليار دولار نهاية 2022، بفضل سياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة من قبل الحكومة.

وأضاف السيد بن عبد الرحمان، خلال اليوم الأخير من أشغال لقاء الحكومة بالولاة، بتسجيل تحسن في سعر صرف العملة الوطنية، الذي يعود إلى تحسن الأداء الاقتصادي، وحكمة رئيس الجمهورية في تسيير شؤون الدولة، مشيرا إلى أن برنامج الرئيس لم يكن اعتباطيا، بل كان مبنيا على معطيات حقيقية.

وأكد الوزير الأول أن الحكومة تسعى إلى حماية المنتوج والإنتاج الوطني، مشددا في الإطار على ضرورة تقليص فاتورة الاستيراد، مشيرا في السياق إلى أن الدولة الجزائرية ليست ضد الاستيراد وإنما ضد التبذير وضد فتحه على أبواب لا يتم التحكم فيها كما وقع في السابق، حيث تم في 2014 استيراد أكثر من 64 مليار دولار على أساس تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني، في الوقت الذي كانت الفاتورة الحقيقية حسب الاقتصاديين لا تتعد 25 مليار، حيث تم تسجيل تضخيم كبير في الفواتير، مجددا سعي الدولة الحثيث الحفاظ على المنتوج المحلي.

وشدد في هذا الإطار، على ضرورة تطهير قائمة المستوردين والمتعاملين على مستوى التجارة الخارجية، والتحكم في الواردات لضمان استقرار الميزان التجاري وهو ما تم التوصل إليه، بعدما كان الاستيراد مفتوحا أمام كل من هب ودب ولأشياء كنا في غنى عنها.

وكشف الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، أن هناك عوائق سلبية تؤثر على السيرورة المحلية، وضرورة تدارك النقائص لتحقيق المقاربة الاقتصادية المنشودة، رغم الفترة الصعبة التي واجهتها الجزائر إلا أنها تمكنت من رفع التحدي.

وأضاف بأن الاقتصاد الوطني عرف عدة مؤشرات إيجابية مع ارتفاع في احتياطي الصرف خلال الفترة الأخيرة، مؤكدا بأن الجزائر تشهد أريحية مع عودة منحنى النمو لمساره التصاعدي بعد الفترة الصعبة جراء الأزمة الصحية العالمية، مؤكدا أنه لا يجب أن يتراجع المنحى عن مستوى لا يقل عن 4 من المائة.

وذكر الوزير الأول أن الجزائر سجلت ارتفاعا محسوسا في احتياطي الصرف في الفترة الأخيرة متجاوزا النسبة التي كانت مرسومة له، فضلا عن تسجيل تحسن ملحوظ في سعر صرف العملة الوطنية، مؤكدا بأن هذه المؤشرات الإيجابية أفشلت كل محاولات الأطراف التي كانت تزرع اليأس والإحباط، والتلويح بإمكانية اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لتمويل برامج التنمية الوطنية.

كما كشف بن عبد الرحمان بأن الحكومة عملت على تحسين مناخ الأعمال وخاصة من خلال القانون الجديد للاستثمار، مؤكدًا تنصيب كافة الهياكل التي جاء بها هذا القانون قريبا.

وأعلن رئيس الجهاز التنفيذي أن الدولة لن تتخلى أبدا عن الطابع الاجتماعي الذي كان وسيبقى ركيزة ومبدأ غير قابل للتنازل، مشيرا إلى الجزائر ستواصل دعمها لكل الفئات من أجل تحسين القدرة الشرائية وضمان العيش الكريم لكل أبنائها، حيث فاقت الميزانية المخصصة للتحويلات الاجتماعية الضمنية والمباشرة لسنة 2021 مبلغ 5131 مليار دينار، مع العمل على توجيه الدعم لمستحقيه.

وتطرق الوزير الأول خلال كلمته لملف "مناطق الظل"، حيث كشف بأنّ رئيس الجمهورية حدد نهاية العام الجاري لتسوية انشغالات كافة هذه المناطق من منطلق تحقيق العدالة التنموية في كل ربوع الوطن، مشيرا إلى أن الولاة الذين استرجعوا كافة صلاحياتهم سيستفيدون من قانون أساسي خاص بهم الذي سيتم الانتهاء من إعداده قريبا.

وأكد بن عبد الرحمان، بأنّ تقييم الولاة سيكون بناء على مدى الاستجابة لانشغالات المواطنين، والاستثمارات المحققة ميدانيا، مشددا على ضرورة تحقيق مقاربة الدولة الشاملة في توجيه العقار نحو الاستثمار الحقيقي والمنتج، والتحول نحو العمل الجماعي باشراك جميع الفاعلين.

وقال إن الاستراتيجية الجديدة تهدف إلى تعزيز عائدات الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، في تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، مع تذليل العوائق والعراقيل أمام المستثمرين، إلى جانب تحسين الإطار القانوني واستقرار البيئة التشريعية التي تسهم في جذب واستقرار الاستثمارات.

أمّا فيما تعلق بالاستثمار خارج قطاع المحرقات، فشدد الوزير الأول على تحسين الظروف لبلوغ الاقتصاد النافع، إلى جانب كبح تفشي البيروقراطية على المستوى المحلي.

وختم رئيس الجهاز التنفيذي كلمته بضرورة مباشرة حملات واسعة لتنظيف المحيط، سيما وأن الجزائر على موعد دولي هام جدا، مع التأكيد على أهمية إشراك المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب بالتنسيق مع السلطات المحلية لإعطاء صورة تليق بصورة ومكانة الجزائر.

EL MASSA
المساء

إنجاز 27 ألف مشروع لفائدة 10 ملايين مواطن

إرادة رئيس الجمهورية انتصرت للمواطن في مناطق الظل

أكد وزير الداخلية والجماعات الداخلية والتهيئة العمرانية، إبراهيم مراد، أن المكاسب المحققة في مناطق الظل، لم تكن لتكون لولا الإرادة السياسية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي قرر مواجهة ذلك الواقع المر، وليد الممارسات البالية والاختلالات في نمط التسيير.

قال مراد خلال تدخله في اجتماع الحكومة ـ الولاة "إن المكاسب التي يباركها مواطنو هذه المناطق والتي مكنتهم من ظروف العيش الكريم، لم تكن لتتحقق، لولا الإرادة السياسية القوية لرئيس الجمهورية، الذي قرر بكل شجاعة ومسؤولية مواجهة ذلك الواقع المر، وليد الممارسات البالية، والاختلالات في نمط التسيير، وعدم الإنصاف في تخطيط التنمية".

ودعا الوزير إلى ضرورة استنباط العبر من تلك النقائص لتفادي تكرارها من خلال تبني مقاربة تنموية مندمجة وشاملة لجميع المواطنين، باختلاف فئاتهم الاجتماعية والاقتصادية، وكذا مناطق تواجدهم في الإقليم".

وذكر الوزير أن، السلطات العمومية "حرصت على تدارك النقائص التنموية بالعديد من البلديات، في مناطق كانت تفتقر لأدنى المرافق الجوارية"، باعتماد مخطط استعجالي تضمن عمليات قصيرة ومتوسطة المدى، "سمح في آجال قياسية، بإنجاز27730 مشروع، عبر 10917 منطقة استفاد منها 9,5 مليون ساكن، بغلاف مالي قدر بـ359 مليار دينار"، ملتزما باستكمال باقي البرنامج الخاص بمناطق الظل.

وأضاف وزير الداخلية، أنه لتحقيق الأهداف المسطرة، يجب تبني "مقاربة مندمجة وشاملة" عبر إرساء آليات "دائمة للحوار والتواصل" بين السلطات المحلية والساكنة وممثليها وكافة فعاليات المجتمع المدني المحلي، من خلال برمجة لقاءات دورية مع ممثلي المجلس الأعلى للشباب بولاياتهم وتعزيز التنسيق مع المندوبيات المحلية لوسيط الجمهورية في معالجة عرائض المواطنين.

وثمن مراد الإصلاحات القانونية والمؤسساتية التي بادر بها رئيس الجمهورية منذ توليه شؤون البلاد، لاسيما فتح ورشة تعديل قانوني البلدية والولاية معتبرا أن "إعادة النظر في النص التشريعي المؤطر للجماعات المحلية، سيسمح بوضع أسس جديدة لعملها، تقوم على تحديد مجال الصلاحيات المنوطة بكل المتدخلين، وإضفاء توازن عليها، ووضع آليات تكفل تنمية محلية شاملة وتشاركية ترقى لتطلعات المواطنين".

وأوضح الوزير، أن دعم التنمية المحلية واستدامتها يقتضيان "بعث ديناميكية اقتصادية حقيقية، تقوم على تخطيط استراتيجي مبني على تثمين مقومات الأقاليم المحلية، بما يعود بالقيمة المضافة على ساكنتها من خلال خلق الثروة ومناصب الشغل والرفع من مستوى الهياكل القاعدية والخدمات العمومية"، كما تتطلب المبادرة "استراتيجية تسويق إقليمي، تسمح بالتعريف بالمؤهلات التي تزخر بها مختلف الأقاليم، والامتيازات الموجودة بها لجذب الاستثمار الوطني والأجنبي".

وأشاد الوزير بالمناسبة بالنتائج الإيجابية التي حققتها العملية الخاصة برفع العراقيل عن الاستثمار "والتي سمحت في ظرف قصير، بدخول 850 مشروع حيز الخدمة واستحداث 52187 منصب شغل فعلي، وقصد تحسين العرض العقاري الاقتصادي، تم إقرار برنامج لإنجاز وتهيئة 50 منطقة نشاطات، وتسطير برنامج نموذجي لإنشاء 142

وأشار الوزير الى استكمال تحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030، الذي يتضمن إدراج محاور جديدة تستجيب للرهانات الاقتصادية والاجتماعية على غرار الحكامة الإقليمية والأمن الغذائي والأمن المائي وتنويع الاقتصاد والانتقال الطاقوي والرقمنة". ونوه بالدور الريادي والجامع الذي يتعين على الوالي أن يؤديه، لدفع قاطرة التنمية، لاسيما من خلال تنشيط وتنسيق عمل مختلف الفاعلين في الحركية الاقتصادية، وترقية المبادرات الاقتصادية المحلية في المجالات التنافسية للإقليم".

كما أكد وزير الداخلية، أن" التصور الجديد للحركية الاقتصادية المحلية، لا يمكن أن يستكمل دون تبني سبل تمويل جديدة ومبتكرة للجماعات المحلية، سيما بإصلاح المالية والجباية المحلية واللجوء إلى دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذا تفويضات تسيير المرفق العام بكل أساليبها، دون إغفال ضرورة اضطلاع رؤساء المجالس البلدية، بتثمين الممتلكات المحلية والرفع من عوائدها".

وأشار بالمناسبة، إلى أن قرار الرئيس تبون القاضي برفع التجريم عن فعل التسيير، وتعزيز صلاحيات الوالي من خلال إعادة تفعيل المجلس التنفيذي للولاية، "ستضفي نجاعة أكبر على تنفيذ السياسات العمومية، وتضمن التقارب بين مختلف المصالح الخارجية للدولة، في إطار تنفيذ البرامج التنموية المحلية، وتحسين الخدمة العمومية فضلا على تعاضد الإمكانيات وترشيد الوسائل المسخرة.

إختتام لقاء الحكومة والولاة: مشروع القانون الأساسي للوالي في آخر لمساته

أعلن الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، أن الحكومة انتهت من وضع آخر اللمسات لمشروع القانون الأساسي للولاة

وقال بن عبد الرحمان في كلمة ألقاها خلال إشرافه على اختتام أشغال اجتماع الحكومة بالولاه، مساء اليوم، أن « القانون الأساسي للولاه يشكل انشغالا حقيقيا، كان على الدولة أن تأخذه بعين الاعتبار »، مبرزا أن « رئيس الجمهورية وجهنا بالتفكير في هذا القانون، والحكومة انتهت من وضع آخر اللمسات على هذا النص القانوني وسنعرضه على رئيس الجمهورية في الأيام القادمة ». ا

وعبر الوزير الأول عن أمله في أن يعطي هذا القانون « دعما حقيقا ودفعة نوعية في العمل الميداني للولاه »، مبرزا أن دور الوالي « محوري »، مضيفا أنه كانت هناك « بعض الاختلالات وتداركها رئيس الجمهورية بإعاده المجلس التنفيذي للولاية تحت سلطة الولاه، الأمر الذي يسمح للولاه بالعمل بكل أريحية »، باعتبارهم « السلطة التنفيذية الوحيده بالولاية »، مخاطبا إياهم: « لكم كافة الصلاحيات في التسيير وتكريس المسار التنموي » الذي تطمح إليه الساكنة.

الإذاعة الجزائرية

بن عبد الرحمان: "دور الولاة "مركزي" في ترقية الاستثمار والتنمية المحلية

أكد الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، اليوم الأحد، على الدور المركزي للولاة في ترقية الاستثمار والتنمية المحلية، داعيًا إياهم إلى متابعة المشاريع الاستثمارية ميدانيا، والعمل وفق مقاربة تشاركية من أجل معالجة الاختلالات الموجودة.

لدى زيارته للورشات الثلاث المنظمة في إطار لقاء الحكومة بالولاة الذي ينظم يومي السبت والأحد بقصر الأمم (الجزائر العاصمة)، أوضح بن عبد الرحمان أنّ للوالي ثلاثة أدوار أساسية، تتمثل أولاها في "مرافقة المستثمرين، وتسهيل كل الإجراءات في إطار المقاربة التشاركية الجديدة التي تعتمد على الاستماع إلى المنتخبين المحليين والنواب وممثلي المجتمع المدني بغرض الوقوف على الاحتياجات الحقيقية في مجال الاستثمار بالنسبة للولاية".

ويكمن الدور الثاني للوالي -يضيف الوزير الأول، في "التسويق للمقدرات والإمكانيات التي تزخر بها ولايته"، مشيرا على سبيل المثال إلى أهمية الترويج لقدرات السياحة الحموية والتي يمكن أن تصبح "رافدا من روافد التمويل والجباية المحلية" على مستوى عشر ولايات على الأقل.

في السياق ذاته، قال بن عبد الرحمان: "الاستثمار لا يقتصر فقط على قطاع الصناعة، ولكن يشمل أيضا قطاعات السياحة، الزراعة والصناعات التحويلية وتربية المائيات والمناجم الصغرى".

أما الدور الثالث للوالي، فيرتكز - بحسب بن عبد الرحمان- على "المتابعة الميدانية للمشاريع الاستثمارية، وفق منظور اقتصادي، بالحرص على تنفيذها في الآجال الزمنية المحددة، وفي إطار الهيكل المالي المتفق عليه، مع السهر على خلق مناصب عمل والثروة التي تخلق موارد إضافية بالنسبة للجماعات المحلية".

وخلال مداخلته في مختلف الورشات المنظمة، تطرق الوزير الأول إلى مختلف الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم الاستثمار، لاسيما التسهيلات للحصول على العقار.

وفي هذا الشأن، أكد التزام الدولة باسترجاع العقار الصناعي الموجه للاستثمار، والذي لم يتم استغلاله لمدة ستة أشهر، قصد إعادة توزيعه على المستثمرين.

وكشف عن انتهاء الحكومة من مراجعة الأمر 04-08 المتعلق بالعقار الموجه للاستثمار، ووضع آخر اللمسات قبل إطلاق الوكالات المسيرة له.

ويتعلق الأمر بوكالة العقار الصناعي ووكالة العقار السياحي ووكالة العقار الفلاحي والتي ستتكفل بالأوعية التي لا يسيرها الديوان الوطني للأراضي الفلاحية والديوان الوطني للأراضي الصحراوية.

تفعيل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار قريبًا

أعلن بن عبد الرحمان أنه سيجري في الأيام المقبلة تفعيل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وشبابيك الموحدة التابعة لها مع إطلاق المنصة الرقمية للاستثمار، مشددا على ضرورة انخراط السلطات المحلية في المسار المنتهج من طرف الدولة للارتقاء بالاستثمار في الجزائر.

وبعد تذكيره بالتعليمات التي أسداها رئيس الجمهورية فيما يخص رفع مستوى إنتاج الحبوب، أعلن الوزير الأول عن تدشين بنك الجينات "خلال الأيام المقبلة" وذلك بعد تدشين بنك البذور مؤخرا، معتبرا ذلك خطوة رئيسية في تحقيق الأمن الغذائي.

واعتبر أنه "من واجب الولاة متابعة كيفية استغلال الأراضي الفلاحية ميدانيا، ومرافقة الخطط الرامية للاكتفاء الذاتي ولتغطية 80 بالمائة من الاحتياجات الوطنية من المنتجات الفلاحية في غضون 2023".

الجزائر الجديدة
يومية اخبارية وطنية شاملة
ElDjazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

مؤشرات إيجابية في الاقتصاد الجزائري

25 سبتمبر، 2022 in أهم الأخبار، الإقتصاد

كشف الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان، اليوم الأحد، بأنّ الاقتصاد الوطني عرف عدة مؤشرات إيجابية مع ارتفاع في احتياطي الصرف خلال الفترة الأخيرة، مؤكدًا أن بلادنا في أريحية مع عودة منحنى النمو لمساره التصاعدي.

وقال الوزير الأول خلال اشرفه على اختتام أشغال لقاء "الحكومة مع الولاة" بأنّ الميزان التجاري عرف تحقيق فائض يُقدر بـ 14 مليار دولار بنهاية شهر أوت الماضي، فيما يُنتظر أن يفوق 17 مليار دولار مع نهاية 2022.

وأضاف بن عبد الرحمان: " سجلنا ارتفاع محسوس في احتياطي الصرف في الفترة الأخيرة متجاوزًا النسبة التي كانت مرسومة له، فضلًا عن تسجيل تحسن ملحوظ في سعر صرف العملة الوطنية".

وأكد بن عبد الرحمان أن الهدف من سياسة التجارة الخارجية المعتمدة حاليًا هي ضبط وترشيد الواردات وليس كبحها، بما يحمي المنتوج والمنتج الوطني حتى يتم التأسيس لنسيج صناعي وفلاحي متطور يشكل دعامة لاقتصاد وطني قوي يضمن لبلادنا أمنها القومي بمفهومه الشامل.

كما قال الوزير الأول: "الدولة ليست ضد الاستيراد بل ضد التبذير وضد فتح أبواب الاستيراد على أبواب لا يمكن التحكم فيها".

وأعلن الوزير الأول بأنّ الطابع الاجتماعي ركيزة ومبدأ لا تتخلى عنه الدولة، مؤكدًا العمل على أن يكون هذا الدعم موجهًا أكثر لمستحقيه.

الوزير الأول بن عبد الرحمان: "تقييم الولاة سيكون بناءً على مدى الاستجابة لانشغالات المواطنين"

كشف الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان، اليوم الأحد، على هامش اختتامه أشغال لقاء الحكومة مع الولاة بقصر الأمم بنادي الصنوبر البحري بالعاصمة، أن الميزان التجاري حقق فائضا يقدر بـ 14 مليار دولار.

وأشار الوزير بن عبد الرحمان، أن معدل النمو قد عاد إلى مساره التصاعدي بعد الفترة الصعبة جراء الأزمة الصحية، مؤكدا بأن الدولة تعمل على أن يبقى هذا المنحى في مستوى لا يقل عن 4% يضيف نفس المتحدث.

وأضاف الوزير الأول، أن هذه المؤشرات الاقتصادية الكلية أفشلت كل محاولات الأطراف التي كانت تزرع اليأس والإحباط وتروج إلى إمكانية اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لأجل تمويل برامج التنمية الوطنية.

وشدّد ذات المتحدث أن الدولة ستستمر في التكفل بجميع الفئات من أجل تحسين القدرة الشرائية، مشيرا بأن الدولة تعمل على أن يكون الدعم الاجتماعي موجها أكثر لمستحقيه.

كما كشف الوزير الأول، بأنه سيكون هناك حملات وطنية الأسبوع القادم للقضاء على النفايات في كافة الولايات.

بالمقابل، أشار الوزير بن عبد الرحمان، أن تقييم الولاة سيكون بناءً على مدى الاستجابة لانشغالات المواطنين والاستثمارات المحققة ميدانيا.

الوزير الأول: الجزائر بلغت مستويات لم تبلغها أي دولة في الكهرباء الريفية

بواسطة اللقاء — في سبتمبر 25, 2022 — 493 — 0

اعلن الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمن، أن الجزائر بلغت أشواطا هامة في الربط بالكهرباء الفلاحية للمنازل والمحيطات الفلاحية. وحتى التوصيل بالغاز الطبيعي في المناطق النائية لم تصل إليها أي دولة.

وأشار الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمن، على هامش لقاء الحكومة مع الولاة أمس السبت، أن الجزائر توصلت إلى مستويات عالية من الربط بالكهرباء في المحيطات الفلاحية وتوصيل الغاز والكهرباء الى المنازل رغم بعدها. مشيرا إلى أن قطاع الطاقة قدّم إنجازات كبيرة تستحق الإفتخار بها.

وأوضح في ذات السياق، أنه في العالم لم تبلغ نسبة توصيل الغاز المنزلي إلى 68 بالمائة والكهرباء الريفية. مؤكدا أن كل التقارير الدولية توحي بأن الجزائر بلغت مستويات لم تبلغها أي دولة في مجال الكهرباء الريفية.

وكشف الوزير الأول، أنه وفي اطار توجيهات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، نحو في اطار انجاز مشاريع مهيكلة، على مستوى مركبات إنتاج الحديد او الفسفات التي ستكتمل في افاق 2023 بمساهمة كل القطاعات.

الفجر
www.al-fadj.com
يومية وطنية إخبارية

الوزير الأول في لقاء الحكومة-ولاة:

تأكيد على الدور "المركزي" للولاة في ترقية الاستثمار والتنمية المحلية

■ أكد الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، على الدور المركزي للولاة في ترقية الاستثمار والتنمية المحلية، داعيا إياهم إلى متابعة المشاريع الاستثمارية ميدانيا، والعمل وفق مقاربة تشاركية من أجل معالجة الاختلالات الموجودة.

ولدى زيارته للورشات الثلاث المنظمة في إطار لقاء الحكومة بالولاة الذي ينظم يومي السبت والأحد بقصر الأمم (الجزائر العاصمة)، أوضح السيد بن عبد الرحمان أن للوالي ثلاثة أدوار أساسية، تتمثل أولاها في "مرافقة المستثمرين، وتسهيل كل الاجراءات في إطار المقاربة التشاركية الجديدة التي تعتمد على الاستماع الى المنتخبين المحليين والنواب وممثلي المجتمع المدني بغرض الوقوف على الاحتياجات الحقيقية في مجال الاستثمار بالنسبة للولاية".

ويكمن الدور الثاني للوالي -يضيف الوزير الأول، في "التسويق للمقدرات والإمكانيات التي تزخر بها ولايته"، مشيرا على سبيل المثال إلى أهمية الترويج لقدرات السياحة الحموية والتي يمكن أن تصبح "رافدا من روافد التمويل والجباية المحلية" على مستوى عشر ولايات على الأقل.

وصرح في نفس السياق قائلا: "الاستثمار لا يقتصر فقط على قطاع الصناعة، ولكن يشمل أيضا قطاعات السياحة، الزراعة والصناعات التحويلية وتربية المائيات والمناجم الصغرى". أما الدور الثالث للوالي، فيرتكز على -حسب السيد بن عبد الرحمان- على "المتابعة الميدانية للمشاريع الاستثمارية، وفق منظور اقتصادي، بالحرص على تنفيذها في الآجال الزمنية المحددة، وفي اطار الهيكل المالي المتفق عليه، مع السهر على خلق مناصب عمل والثروة التي تخلق موارد اضافية بالنسبة للجماعات المحلية".

وخلال مداخلته في مختلف الورشات المنظمة، تطرق الوزير الأول الى مختلف الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم الاستثمار، لاسيما التسهيلات للحصول على العقار.

وفي هذا الشأن، أكد التزام الدولة باسترجاع العقار الصناعي الموجه للاستثمار، والذي لم يتم استغلاله لمدة ستة أشهر، قصد إعادة توزيعه على المستثمرين.

وكشف، بهذا الصدد، عن إنتهاء الحكومة من مراجعة الأمر 04-08 المتعلق بالعقار الموجه للاستثمار، ووضع اخر اللمسات قبل إطلاق الوكالات المسيرة له.

ويتعلق الأمر بوكالة العقار الصناعي ووكالة العقار السياحي ووكالة العقار الفلاحي والتي ستتكفل بالأوعية التي لا يسيرها الديوان الوطني للأراضي الفلاحية والديوان الوطني للأراضي الصحراوية.

كما أعلن السيد بن عبد الرحمان أنه سيجري في الأيام المقبلة تدشين الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وشبابيك الموحدة التابعة لها مع إطلاق المنصة الرقمية للاستثمار، مشددا على ضرورة انخراط السلطات المحلية في المسار المنتهج من طرف الدولة للارتقاء بالاستثمار في الجزائر.

وبعد تذكيره بالتعليمات التي أسداها رئيس الجمهورية فيما يخص رفع مستوى انتاج الحبوب، أعلن الوزير الاول عن تدشين بنك الجينات "خلال الايام المقبلة" وذلك بعد تدشين بنك البذور مؤخرا، معتبرا ذلك خطوة رئيسية في تحقيق الأمن الغذائي.

واعتبر أنه "من واجب الولاة متابعة كيفية استغلال الاراضي الفلاحية ميدانيا، ومرافقة الخطط الرامية للاكتفاء الذاتي ولتغطية 80 بالمائة من الاحتياجات الوطنية من المنتجات الفلاحية في غضون 2023".

■ ق.و

الشعب

الوزير الأول في اختتام لقاء الحكومة - الولاة

القانون الأساسي للوالي يُرفع إلى الرئيس قريبا

دعا الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان، أمس، ولاة الجمهورية، إلى تغيير مقاربة التسيير المحلي، والعمل وفق مقاربة اقتصادية محضة بعيدة عن المقاربة الإدارية البيروقراطية، التي قال إنها «عاثت فسادا في التسيير الوطني والمحلي سابقا»، وأمرهم بترك مكاتبهم والنزول للميدان لمتابعة تنفيذ المشاريع العمومية والخاصة، لأن عدم متابعة المشاريع كلف الخزينة العمومية إهدار أموال ضخمة في ظرف 10 سنوات الماضية.

زهراء. ب

قال الوزير الأول، في كلمة ألقاها في اختتام أشغال لقاء الحكومة-الولاة، دام يومين، بقصر الأمم، نادي الصنوبر، بالعاصمة، «يجب على الولاة والجماعات المحلية، تغيير طريقة التسيير بصفة كاملة، والعمل، بداية من الآن، وفق مقاربة اقتصادية محضة، بعيدا عن مقاربة إدارية بيروقراطية عاثت فسادا في التسيير الوطني والمحلي سابقا». وأوضح الوزير الأول، أن المقاربة الاقتصادية للتسيير، تعني البرمجة وفق الاحتياجات ومتابعة المشاريع العمومية والخاصة في الميدان، بداية من التسجيل إلى نهاية الإنجاز، مؤكدا أن العمل الميداني هو من يصنع الفارق.

وأكد بن عبد الرحمن، أن لقاء الحكومة- الولاة، هذا، يكتسي أهمية بالغة مستمدة من أهمية دور الجماعات المحلية، وقال: «نحن أمام ضرورة تغيير الصورة النمطية التقليدية للتسيير، وهذا بأن تتحول السلطات المحلية إلى قوة اقتراح ضمن أطر العمل الجماعي بإشراك جميع الفاعلين في المجتمع، من أجل توفير ظروف لتحقيق نمو اقتصادي وزيادة حركية التشغيل وزيادة النمو».

وقال المتحدث، إن بناء اقتصاد محلي قوي، يقتضي فهم طبيعة الاقتصاد المحلي، وتحديد نقاط القوة والضعف، وهو ما يستدعي تسليط الضوء على الإمكانات والقدرات والفرص التي تتوفر عليها كل منطقة، مطالبا الولاة بالترويج لمقدرات ولاياتهم، لتطوير الفلاحة، والصناعة، والسياحة، وكل ما من شأنه زيادة جاذبية أقاليمهم وتشجيع الاستثمار المحلي أو الأجنبي.

وذكر بن عبد الرحمان بما قامت به الحكومة في إطار تنفيذ برنامج عملها، من تدابير عززت دعائم النمو وتطوير القطاعات الإستراتيجية الواعدة، وتحسين وتيرة مناخ الأعمال من خلال إصدار قانون الاستثمار، معلنا عن تنصيب جميع هياكل جهاز الاستثمار، لاسيما الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار والشبابيك التابعة لها قبل نهاية 2022، مثلما أمر رئيس الجمهورية، وهو ما يسمح بإزالة جميع العقبات البيروقراطية، وحث على مواكبة التحول الجوهري، والعمل بفعالية ضمن مقاربة الدولة في توجيه العقار الصناعي نحو الاستثمار المنتج، ولمن يستحقه، وترقية المقاولاتية لاستقطاب العمل الموازي ومحاربة البطالة. وعن دور الوالي في مسار التنمية المحلية، قال بن عبد الرحمان إن رئيس الجمهورية تدارك اختلالات سابقة، وأعاد المجلس التنفيذي تحت وصايته، وهذا يسمح له بالعمل بأريحية، وتكريس المسار التنموي الذي تطمح إليه الساكنة.

أما القانون الأساسي للولاة، فقد وصفه بـ«الانشغال الحقيقي الذي أخذته الدولة بعين الاعتبار»، حيث انتهت الحكومة من وضع آخر اللمسات على القانون، وسيعرض على الرئيس في الأيام المقبلة. وبخصوص الفوارق التنموية بين الولايات، سجل الوزير الأول خللا في توزيع المساعدات التي يقدمها صندوق التضامن، حيث كانت توجه للبلديات القريبة من مركز الولاية، وتستثنى البلديات البعيدة، وهو ما أمر بتداركه، بتغيير هذه النظرة، والتوجه لكل البلديات، وإعادة المسار التنموي لها للقضاء على الفوارق، مذكرا أن رئيس الجمهورية حدد نهاية سنة 2022 للقضاء على كل مناطق الظل، و«سنعمل على ذلك».

بالمقابل، حث الوزير الأول، الوزراء والولاة على العمل على توفير الأساسيات الاستهلاكية للجزائريين، عن طريق رفع إنتاج المواد الأولية التي تستنزف أموالا باهظة من الخزينة العمومية، خاصة بعد غلائها في الأسواق العالمية نتيجة عوامل جيواستراتيجية، وأمر وزير الفلاحة والولاة بمتابعة حملة الحرث والبذر التي تنطلق منتصف الشهر الداخل، لتغطية كل الاحتياجات الوطنية للحبوب وتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه المادة مع آفاق 2024، كاشفا عن إنشاء بنك الجينات قبل نهاية السنة.

ضبط الاستيراد لترشيد الواردات

من جهة أخرى، وفي الشق الاقتصادي، أرجع الوزير الأول تحسن أداء الاقتصاد الكلي، إلى حكمة رئيس الجمهورية في تسيير شؤون الدولة والتحكم في الواردات. وأوضح أن سياسة التجارة الخارجية المعتمدة حاليا، تقوم على ضبط وترشيد الواردات وليس كبحها، كما تحاول بعض الأطراف الترويج له، حماية للمنتوج الوطني، مشيرا إلى أن فتح الاستيراد في السنوات الماضية رفع الفاتورة إلى 64 مليار دولار، في حين الاحتياجات الوطنية كانت لا تتعدى 25 مليار دولار في ذلك الوقت. وأضاف، أن قرار وقف استيراد كل ما هب ودب وتطهير قائمة المستوردين، كان من أجل التحكم في الميزان التجاري، ليسجل وجود عدة مؤشرات تدلّ - مثلما قال - «على أن برنامج رئيس الجمهورية لم يكن اعتباطيا، بل هدفه بناء اقتصاد متنوع وقوي، ينأى عن الاعتماد على المحروقات».

حملة وطنية لتنظيف المحيط نهاية الأسبوع

أعلن الوزير الأول، عن تنظيم حملة تنظيف وطنية، نهاية الأسبوع الجاري، للقضاء على مظاهر تدهور المحيط، قبل انعقاد القمة العربية. واعتبر بن عبد الرحمن، النظافة من الأساسيات، داعيا والي الجزائر العاصمة إلى الاهتمام بالمحيط البيئي، خاصة وأن الجزائر مقبلة على تنظيم القمة العربية بالعاصمة، وهو ما يستدعي القيام بحملة تنظيف واسعة بإشراك فعاليات المجتمع المدني، لرفع الوعي بأهمية الحفاظ على نظافة المحيط، ونفس الأمر بالنسبة للولايات الأخرى التي دعاها هي الأخرى إلى إطلاق حملات تنظيف مماثلة بالتنسيق مع كل الفعاليات، وهدد باتخاذ إجراءات ضد كل من يمس بمظاهر التمدن.

AN NASR
النصر
يومية كل القراء

بن عبد الرحمان يدعو لمرافقة المستثمرين و يؤكد

العقار موجه لمن يستغله

أكّد الوزير الأول، أيمن بن عبد الرحمان، ضرورة مرافقة المستثمرين من قبل الولاة، مشددا على التابعة الميدانية للمشاريع الاستثمارية. وقال أيمن بن عبد الرحمان، أن العقار موجه لمن يخدمه. داعيا الولاة إلى متابعة دقيقة للعقار الاستثماري غير المستغل بغرض استرجاعه وإدخاله في المنصة الرقمية من أجل إعادة توزيعه على المستثمرين الحقيقيين.

قال الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمن، أن ولاة الجمهورية ملزمون بمرافقة المستثمرين في ولاياتهم والوقوف على الاحتياجات الحقيقية للاستثمار، كما أنهم ملزمون بالمتابعة الميدانية للمشاريع الاستثمارية وتشجيع أصحابها.

وأضاف الوزير الأول خلال زيارته لثلاث ورشات ضمن لقاء الحكومة مع الولاة، مرفوقا بوزير الداخلية والجماعات المحلية إبراهيم مرّاد. أن دور الوالي على المستوى المحلي هو مرافقة المستثمرين في تسهيل كل الإجراءات والمقاربة التشاركية الجديدة. من خلال الاستماع إلى المنتخبين المحليين والنواب وممثلي المجتمع المدني. حتى يقفوا على الاحتياجات الحقيقية للاستثمار. ومرافقة كل المستثمرين الراغبين في الاستثمار.

وأشار في ذات السياق، أن الولاة ملزمون بالتسويق للمقدورات الموجودة على مستوى ولاياتهم. حيث لم نلاحظ أي ديوان سياحي يروّج للسياحة بالرغم من أن الجزائر في المرتبة الخامسة ضمن البلدان التي تتوفر على موارد هامة للسياحة الحموية وهي رافدا من روافد الاستثمار في الولايات. كما أكد الوزير الأول، أن الاستثمار لا يقتصر على السياحة فقط بل يشمل أيضا الصناعات التحويلية والزراعة وتربية المائيات والمناجم. فهي روافد اقتصادية جديدة

أما بالنسبة لتوزيع العقار من أجل الاستثمار، فأكد الوزير الأول، أن العقار موجه لمن يخدمه. كما أمر الولاة بمتابعة العقار الاستثماري غير المستغل والذي تجاوز مدة منحه 6 أشهر باسترجاعه وإدخاله في المنصة الرقمية من أجل إعادة توزيعه على أصحابه الحقيقيين. مؤكدا أنه سيتم تدشين الوكالة الوطنية للإستثمار في الأيام المقبلة.

كما شدد ذات المسؤول على الولاة بضرورة متابعة الاستثمار في الميدان. مؤكدا أنه من قبل تم تسجيل عدة تجاوزات واختلالات بسبب عدم المتابعة الميدانية للاستثمارات التي رخص لها حتى تُنفّذ في الآجال ولا تتجاوز الحد الزمني. من خلال خلق مناصب الشغل والثروة التي تؤدي إلى خلق موارد إضافية خاصة للبلدية. داعيا إياهم إلى متابعة الاستثمار بمقاربة اقتصادية وليس إدارية. والاستماع إلى كل المستثمرين على المستوى المحلي ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين.

تعليمات لمتابعة استغلال الأراضي الزراعية

من جانب أخر، أكد الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمن على ضرورة المتابعة الميدانية للمشاريع الفلاحية وزراعة الحبوب. من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي. وقال الوزير الأول أن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون قد أكد أن سنتي 2022 و2023 ستكونان سنة اقتصادية بامتياز. من خلال تحقيق الأمن الصحي، الأمن الطاقوي والغذائي. والتي هي من مهام السلطات المحلية.

كما أشار في ذات السياق، أنه قد أعطى تعليمات بالنسبة للولايات التي تعتبر ذات خصوصيات لزراعة الحبوب. حيث أن الولاة ملزمون بالمتابعة الميدانية لكيفية استغلال الأراضي الزراعية الخاصة بإنتاج الحبوب. وذلك من خلال الدعم في مجال توصيل المياه والكهرباء والأسمدة وشق الطرقات. لتحصيل مردود وفير. داعيا إياهم إلى ضرورة التخلي عن المقاربة الإدارية وإتباع المتابعة الميدانية من حملة البذر إلى الحصاد لاكتشاف الاختلالات و تصحيحها في مسار الإنتاج.

كما شدّد الوزير الأول على ضرورة مرافقة الفلاحين في مسارهم الإنتاجي. خاصة وأن الدولة اتخذت عدة إجراءات من خلال رفع سعر الحبوب. حيث أنه من واجب الولاة متابعة العمليات ميدانيا ومرافقة الدولة للتوصل إلى الاكتفاء الذاتي بتغطية 80 بالمائة من احتياجاتها

ق و

الأحرار

الوزير الأول يؤكد أن العقار لمن يخدمه فقط

ليلى-س

قال بن عبد الرحمان على هامش لقاء الحكومة- الولاة، إن دور الوالي على المستوى المحلي يتمثل في مرافقة المستثمرين وتسهيل كل الإجراءات والمقاربة التشاركية الجديدة، مضيفا: » عليهم الاستماع للمنتخبين المحليين والنواب وممثلي المجتمع المدني لتشخيص الاحتياجات الحقيقية للاستثمار ومرافقة كل المستثمرين الراغبين في الإستثمار«.

واعتبر أن الولاة ملزمون بالتسويق للمقدرات الموجودة على مستوى الولايات، قائلا في ذات السياق: » لم نلاحظ أي ديوان سياحي يُروّج للسياحة بالرغم من أن الجزائر في المرتبة الخامسة ضمن البلدان التي تتوفر على موارد هامة للسياحة الحموية وهي رافدا من روافد الإستثمار في الولايات«.

بالمقابل أبرز أيمن بن عبد الرحمان أن الاستثمار لا يقتصر فقط على السياحة وإنما يشمل أيضا الصناعات التحويلية والزراعة وتربية المائيات والمناجم باعتبارها روافد اقتصادية جديدة.

وفيما يخص تسيير ملف العقار، جدد المتحدث التأكيد على أن العقار لمن يخدمه فقط، مسديا توصياته للولاة بمتابعة الملف الاستثماري غير المستغل والذي تجاوز مدة منحه 6 أشهر لاسترداده وإدخاله ضمن المنصة الرقمية من أجل إعادة توزيعه على من يستحقونه.

وفي ذات الصدد، كشف الوزير الأول عن تدشين الوكالة الوطنية للإستثمار خلال الأيام المقبلة.

كما عاد للتذكير بالتجاوزات والاختلالات المسجلة على خلفية عدم المتابعة الميدانية للاستثمارات المرخص لها بالتنفيذ في الآجال الزمنية المحددة وتحقيق أهدافها المتمثلة في خلق مناصب الشغل والثروة التي من شأنها خلق موارد إضافية خاصة للبلدية.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

Le premier ministre à la clôture de la rencontre gouvernement-walis : «L'Algérie est sur la bonne voie»

La rencontre gouvernement-walis inscrite sous le thème «Promotion de l'économie nationale et développement local», dont les travaux ont été ouvert samedi, a été clôturée ce dimanche avec l'adoption d'une série de recommandations, lesquelles seront intégrées dans le cadre de la nouvelle feuille de route prévue pour la prochaine étape.

C'est en fait le prolongement du plan d'action gouvernemental, principalement le volet relatif au développement local auquel le chef de l'Etat accorde un intérêt particulier. Le Premier ministre, Aïmene Benabderrahmane, a rappelé, à cette occasion, que cette rencontre se veut une occasion pour revoir les priorités en fonction des besoins de développement de l'Algérie souhaitée. Le Premier ministre a confirmé que les prémices du développement sont aujourd'hui visibles conformément aux critères évoqués par le président de la République. Preuve en est, l'amélioration de la balance commerciale qui cumule aujourd'hui un excédent de l'ordre de 14 milliards de dollars depuis fin août.

A cela s'ajoutent les exportations hors hydrocarbures estimées actuellement à4,4 milliards de dollars. Benabderrahmane a mis en avant de nombreux facteurs positifs qui confirment la courbe ascendante du développement économique national. Cela résulte, explique-t-il, des efforts consentis par l'ensemble des institutions, mais grâce aussi à la sagesse du Président dans la gestion des affaires de l'Etat. Il explique que l'enjeu était de revoir la politique du commerce international sur la base du principe de la rationalisation des dépenses. Le Premier ministre précise cependant que l'Etat n'est pas opposée à l'importation comme tentent de le faire croire certaines parties. «L'Algérie est contre le gaspillage», assène-t-il, en ajoutant que la moyenne du taux de développement revient à la normale et l'Algérie aspire à un taux de plus de 4% les prochaines années. «Nos hommes travaillent dans le silence dans le cadre de la nouvelle dynamique économique qui préserve le caractère social de l'Etat», a-t-il indiqué. Et d'assurer : «Nous sommes sur la bonne voie car notre démarche est réaliste et nos objectifs sont clairs.»

Pour ce qui est de l'action du gouvernement, il confirme l'engagement à revoir l'arsenal juridique, en annonçant à ce propos que toutes les structures de l'appareil d'investissement seront prochainement mises en place.

Le nouveau statut des walis finalisé

Le Premier ministre a, dans ce cadre, instruit les walis de s'adapter avec le processus de développement national. Selon lui, il faut se départir de l'image traditionnelle des collectivités locales en engageant le wali dans de nouvelles missions. «Il faut qu'il soit une force de proposition qui associe tous les acteurs économiques», a-t-il insisté. Il confirme que les walis sont actuellement obligés de faire la promotion des capacités de leurs wilayas respectives, en vue de redynamiser l'économie.

«Nous sommes sur la voie du processus de construction de l'Algérie nouvelle telle que conçue par président Tebboune. Nous devons être à la hauteur des attentes. Le travail des bureaux, c'est terminé. Il faut engager le terrain», a-t-il martelé. Le Premier ministre a affirmé que les résultats obtenus sont satisfaisants, mais insuffisants. Il a expliqué que l'enjeu sera celui de relever le défi de l'autosuffisance alimentaire. Une priorité qu'il prévoit de concrétiser à l'horizon2024. Il faut miser, poursuit-il, dès maintenant sur l'évaluation périodique des projets afin d'éviter les réévaluations coûteuses. Pour ce qui est des collectivités locales, il a estimé que leur nouveau rôle est primordial pour les années à venir. Le Premier ministre a cité l'importance de revoir les distributions des aides fournies aux communes, afin de mettre fin aux disparités recensées avant la fin de l'année en cours.

Benabderrahmane a annoncé à l'occasion que le nouveau statut des walis a été achevé par le gouvernement et sera soumis prochainement à l'appréciation du président de la République. Il signale, au passage, que beaucoup de lacunes ont été rattrapées par le chef de l'Etat, lequel a décidé de mettre le conseil exécutif de la wilaya sous l'autorité du wali. Pour montrer l'effort accompli jusque-là, le Premier ministre fera savoir que les programmes en cours sont de l'ordre de 45.443 projets. L'équivalent de 9,5 mille milliards de dinars. Un chiffre qui illustre, selon lui, l'effort financier de l'Etat destiné pour le développement global du pays. Il a expliqué pour finir qu'il est grand temps d'exploiter les richesses locales. Il a précisé qu'aucun excédent financier dans la réalisation des projets ne sera toléré. D'où l'importance de miser sur la rigueur, le labeur et la détermination.

Karima Alloun

Les recommandations des ateliers

Les travaux de la réunion gouvernement-walis ont été clôturés par l'adoption de plusieurs recommandations, en vue d'une meilleure prise en charge des préoccupations des citoyens et de l'appui de l'investissement au niveau local.

Nouveau statut : Outiller le wali

Le premier atelier dont le thème traitait du nouveau statut du wali, en phase de mise en application, a été sanctionné par plusieurs recommandations qui seront mises en œuvre à moyen terme conformément aux instructions du président de la République. Il recommande d'abord la réorganisation des services externes placés sous l'autorité du wali, afin de mieux servir le citoyen et les autorités publiques. Il propose la mise en place d'une nouvelle structure qui répond aux nouvelles exigences imposées au wali. Pour qu'il soit un bon décideur, il a été préconisé de lui attribuer les bons outils, parmi lesquels les moyens de gestion publique dont la prospective, l'évaluation et le suivi. Le tout dans l'objectif du développement des ressources humaines et la simplification des mécanismes contractuels. L'atelier plaide aussi pour l'intégration du nouveau rôle du wali dans le cadre du nouveau code de wilaya. Il suggère l'harmonisation des lois avec la nouvelle approche économique, notamment sur le plan décisionnel. A cela s'ajoute l'attribution au wali de nouvelles prérogatives en vue de lui permettre de faciliter les opérations d'investissement local. L'atelier insiste sur le renforcement du processus de numérisation dans l'ambition d'asseoir de nouvelles approches de gestion locale.

Développement local : Mettre en œuvre le nouveau code de l'investissement

Le deuxième atelier qui s'est penché sur le rôle des collectivités locales dans la promotion de l'investissement a recommandé, quant à lui, la mise en application stricte du nouveau code des investissements ayant consacré la liberté d'investissement et le lancement du guichet unique. Il insiste à ce que les nouvelles dispositions contenues dans ce texte soient appliquées avant la fin de l'année. L'atelier suggère la mise en place d'une carte régionale pour chaque wilaya, laquelle contiendra des données sur les capacités et les potentialités de chaque wilaya. Il plaide aussi pour la réalisation d'un guide national des entreprises économiques, l'instauration d'un conseil consultatif de wilaya renfermant des acteurs.

Fiscalité locale : Nécessaire révision

Le troisième atelier ayant traité de la problématique de la fiscalité locale a proposé, lui aussi, de poursuivre la réforme enclenchée en tenant compte de la nouvelle stratégie gouvernementale. Il suggère la révision des impôt locaux dans le but de renforcer l'indépendance financière des collectivités locales, l'attribution aux collectivités d'une partie des revenus des hydrocarbures en vue de combler les déficits structurels, l'instauration d'une commission technique pour traiter de la fiscalité locale, l'élaboration d'un guide de la fiscalité entre autres propositions de nature à multiplier les ressources locales.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

RENCONTRE GOUVERNEMENT-WALIS

MERAD AU SUJET DES ZONES D'OMBRE

Des acquis réalisés grâce à la volonté politique du président Tebboune

LE MINISTRE DE L'INTÉRIEUR, DES COLLECTIVITÉS LOCALES ET DE L'AMÉNAGEMENT DU TERRITOIRE, BRAHIM MERAD, A AFFIRMÉ, SAMEDI DERNIER À ALGER, que les acquis réalisés dans les zones d'ombre avaient été rendus possibles grâce à la volonté politique du président de la République, Abdelmadjid Tebboune, qui a décidé d'affronter cette réalité amère, résultat de pratiques désuètes et de dysfonctionnements de gestion.

Dans son allocution à l'occasion de la rencontre gouvernement-walis, Merad a indiqué que «ces acquis, favorablement accueillis par les populations de ces zones en ce qu'ils leur ont permis d'accéder à une vie digne, n'auraient pu se concrétiser sans la volonté politique du président de la République, qui a décidé avec courage et responsabilité d'affronter cette réalité amère, résultat de pratiques désuètes, de dysfonctionnements dans le mode gestion et d'une planification de développement inéquitable». «Il s'agit de lacunes dont il importe d'en tirer les enseignements afin d'éviter leur reproduction à l'avenir», a-t-il ajouté, relevant qu'il convient, pour ce faire, d'adopter «une approche de développement intégrée incluant tous les citoyens sans exclusive». Le ministre de l'Intérieur a rappelé, à cet égard, les efforts consentis par les pouvoirs publics «pour rattraper les insuffisances de développement au niveau de plusieurs communes, des zones dépourvues d'un minimum d'infrastructures».

Il citera l'adoption d'un plan d'urgence prévoyant des opérations à court et à moyen terme ayant permis de réaliser, dans des délais record, 30.277 projets à travers 10.917 zones au profit de 5,9 millions d'habitants avec une enveloppe de 359 milliards de dinars, s'engageant, dans ce sens, au parachèvement des efforts au profit du reste du programme spécial zones d'ombre. Dans le souci de réaliser les objectifs fixés par les autorités publiques, une «approche intégrée et globale» doit être adoptée en instaurant des mécanismes de «dialogue et de communication permanents» entre les autorités locales, les habitants, leurs représentants et tous les acteurs de la société civile locale, notamment à travers la programmation de rencontres périodiques avec les représentants du Conseil supérieur de la jeunesse (CSJ) au niveau de leurs wilayas, a poursuivi le ministre.

Il s'agit également de renforcer la coordination avec les délégués locaux du médiateur de la République dans le traitement des requêtes émises par les citoyens, a-t-il dit. Merad s'est félicité, en outre, des réformes juridiques et institutionnelles initiées par le président de la République depuis son investiture à la tête du pays, notamment l'ouverture d'un atelier de révision des codes communal et de wilaya. Le ministre a estimé, dans ce sens, que «la révision du texte législatif régissant les collectivités locales permettra inéluctablement de mettre en place de nouvelles bases à leur fonctionnement, reposant sur la définition du domaine des compétences confiées à l'ensemble des intervenants et leur donnant un équilibre, en sus de la mise en place de mécanismes à même d'assurer un développement local global et participatif à la hauteur des aspirations des citoyens». Il a expliqué, dans ce contexte, que le soutien et la pérennité du développement local exigeait «une véritable dynamique économique, reposant sur une planification stratégique fondée sur la valorisation des composantes des territoires locaux, à même d'apporter une valeur ajoutée à leur population à travers la création de la richesse, des emplois et l'élévation du niveau des infrastructures et des services publics». L'initiative nécessite également «une stratégie de marketing régional permettant de faire connaître les atouts des différentes régions et les avantages qu'elles proposent pour attirer les investissements nationaux et étrangers».

RÉSULTATS POSITIFS

A cette occasion, le ministre s'est félicité des «résultats positifs obtenus par l'opération de levée des obstacles à l'investissement, ayant permis, à brève échéance, la mise en service de 850 projets et la création de 52.187 emplois effectifs». Afin d'améliorer l'offre foncière économique, il a été procédé à l'adoption d'un programme ambitieux pour la réalisation et l'aménagement de 50 zones d'activités, ainsi que l'élaboration d'un programme pilote portant création de 142 zones de

micro-activités au niveau de 58 wilayas, outre le lancement des procédures de récupération du foncier inexploité, a-t-il expliqué.

D'autre part et compte tenu de l'impact de l'aménagement du territoire, «notre département ministériel s'attelle à finaliser la mise à jour du Plan national d'aménagement du territoire à l'horizon 2030, qui prévoit de nouveaux axes répondant aux enjeux socioéconomiques actuels, à l'instar de la gouvernance régionale, de la sécurité alimentaire, de la sécurité hydrique, de la diversification de l'économie, de la transition énergétique et de la numérisation», a-t-il fait savoir.

Il a mis en exergue, dans ce contexte, «le rôle rassembleur dévolu au wali pour encourager le développement dans le territoire de la wilaya, notamment à travers la coordination du travail des différents acteurs de la dynamique économique et la promotion des initiatives économiques locales dans les domaines concurrentiels du territoire».

EL MOUDJAHID
LA RÉVOLUTION PAR LE PEUPLE ET POUR LE PEUPLE

LE PREMIER MINISTRE :

«ROMPRE AVEC LE MODÈLE CLASSIQUE ET S'ADAPTER À LA VISION RÉNOVÉE DU PRÉSIDENT»

Dans son discours de clôture de la rencontre, le Premier ministre, Aïmene Benabderrahmane, a fait part des données attestant d'une nette amélioration de l'économie nationale, faisant part d'un excédent de la balance commerciale de l'ordre de 14 milliards de dollars à fin août et devant atteindre les 17 milliards de dollars à la fin de l'année.

Il a évoqué aussi le relèvement des exportations hors hydrocarbures représentant 4,4 milliards de dollars à fin août, avec l'objectif d'atteindre 7 milliards de dollars à la fin de l'année. Il a également souligné que les réserves de changes sont en hausse. «L'Algérie est sur le bonne voie de développement», a-t-il affirmé, rappelant l'importance de maîtriser les importations, «afin de mieux protéger le produit national». Le Premier ministre a également insisté sur la sobriété dans la consommation. «L'État algérien est, dit-il, contre le gaspillage.» À l'adresse des walis, le Premier ministre a plaidé l'«approche économique efficiente» dans la gestion des collectivités locales, mettant l'accent sur les défis que l'Algérie doit relever dans le cadre de la mise en œuvre du programme présidentiel. Les défis sont au nombre de quatre : sécurité alimentaire, sécurité énergétique, sécurité hydrique et sécurité sanitaire. La consécration de tous ces objectifs requiert une mobilisation active des collectivités, tenues désormais de s'écarter, autant que possible, des pratiques bureaucratiques, a fait savoir M. Benabderrahmane. «La construction d'une économie forte exige la restructuration de celle-ci au niveau local, pour assurer une exploitation efficiente de ses ressources.» Promouvoir l'acte d'investissement, améliorer l'attractivité des territoires et des ressources, définir les priorités et assurer un suivi des projets publics et privés, ce sont-là les directives phares dont a fait part le Premier ministre.

«L'occupation du terrain est une exigence de l'heure et pour les walis et pour l'ensemble des cadres des collectivités locales», a t-il insisté. "Le travail de bureau, c'est fini», a-t-il appuyé.

L'action des collectivités locales doit impérativement rompre avec le modèle classique de gestion et s'adapter à la vision rénovée du président de la République en matière de relance économique. C'est là que réside l'objectif principal de la tenue de cette importante réunion, que le président de la République a instaurée comme une tradition annuelle d'évaluation et de réorganisation des priorités. En tête de celles-ci, figure l'autosuffisance en matière de produits de première nécessité, projetée à l'horizon 2024. Pour y parvenir, l'une des conditions à satisfaire porte sur la dynamisation du processus d'investissement dans le domaine agricole, afin de relever, notamment, le seuil de la production céréalière, un domaine stratégique pour l'État.

S'exprimant sur le nouveau code de l'investissement et son impact, le Premier ministre a assuré que l'installation de l'ensemble des structures y afférentes «se fera dans les tout prochains jours». Il est question, entre autres, de l'installation de la nouvelle Agence nationale de promotion de l'investissement et de la mise en place du guichet unique.

Le Premier ministre a mis également en avant l'importance d'encourager les jeunes investisseurs et les projets de micro-entreprises. Il a surtout fait savoir aux walis que les paramètres d'évaluation de leur action tiendront compte, à l'avenir, des projets d'investissement réussis et du nombre d'emplois créés. Réitérant l'engagement du gouvernement à consolider les acquis sociaux et à prendre en charge les besoins des couches défavorisées, le Premier ministre a affirmé que le montant des transferts sociaux a été de l'ordre de 5.131 milliards de DA. Le gouvernement opte pour le ciblage des aides sociales au bénéfice des nécessiteux. Sur un autre volet, M. Aïmene Benabderrahmane a fait part de mesures de gestion des déchets et de lutte contre les comportements d'incivilité, qui seront dévoilées en fin de semaine.

Karim Aoudia

EL MOUDJAHID
LA RÉVOLUTION PAR LE PEUPLE ET POUR LE PEUPLE

Principales recommandations : Des mécanismes pour dynamiser le développement local

Les principales recommandations ont trait à la mise en place des mécanismes devant permettre au walis de dynamiser le développement local au bénéfice d'une économie forte. À ce titre, les recommandations de l'atelier, intitulé «Le wali au centre du développement local», préconisent, entre autres, la réorganisation optimale des structures du développement local, le soutien à la planification qu'il faudrait introduire parmi les prérogatives du wali, la promotion de la décentralisation, notamment, pour ce qui concerne la prise de décision relative à l'investissement et à l'élaboration d'un nouveau statut pour les walis désignés comme seuls représentants de l'État au niveau local. La généralisation de la numérisation et la mise en place d'une banque de données traitant du potentiel des collectivités locales sont également parmi les recommandations retenues. S'agissant du second atelier sur le cadre rénové de soutien à l'investissement, il a été retenu l'élargissement du cadre législatif et la mise en place des institutions prévues dans le nouveau code de l'investissement, la création d'un conseil consultatif au niveau des wilayas pour une célérité de l'acte d'investir, ainsi que la mise en place d'une plateforme numérique traitant de l'exploitation du foncier, laquelle sera opérationnelle avant la fin de l'année. Conférer la gestion des micro-zones d'activités aux communes, mettre en place un réseau de communication efficient entre l'ensemble des intervenants dans le processus d'investissement, ainsi que la généralisation des TIC sont parmi les actions recommandées pour booster le développement local. Le troisième atelier qui s'est penché sur la réforme de la finance a axé ses recommandations sur l'optimisation de la fiscalité locale par des mécanismes rénovés autant aux plans juridique, structurel organisationnel.
Karim Aoudia

Système de solidarité entre les collectivités locales
Réformer le dispositif en place

Les participants au troisième atelier ont recommandé notamment la révision du système de solidarité entre les collectivités locales, en vue de rattraper le retard accusé sur le plan du développement dans certaines régions. Lors de cet atelier intitulé «Les réformes des finances et de la fiscalité locale pour un développement durable», les participants ont mis en avant l'impératif, dans le contexte économique actuel, de repenser le système de solidarité entre les collectivités locales, en revisitant la gestion de la Caisse de solidarité et de Garantie des Collectivités Locales (CSGCL), tout en l'adaptant à la stratégie du gouvernement liée à la priorisation du développement dans certaines régions à promouvoir. Les recommandations du 3e atelier ont, par ailleurs, porté sur la création d'une commission locale, composée de représentants de la direction générale du domaine national (DGDN), de la direction des impôts et des services communaux, et laquelle sera chargée de suggérer des procédures pratiques permettant de régulariser les actes des biens communaux et les enregistrer au rôle général du domaine national. Les responsables ont proposé la modernisation de la gestion des biens à travers l'utilisation d'applications électroniques, afin de passer à une gestion digitale, outre l'élaboration d'un diagnostic régional participatif pour renforcer l'attractivité des régions et favoriser la décentralisation. Figurent également parmi les recommandations, la mise en service de la nouvelle nomenclature des activités financières et comptables des communes, qui date de 1971, ou encore la révision et l'actualisation du guide des transactions financières et comptables du budget de la wilaya.

Nécessité de créer des bases de données

Les participants au 2e atelier ont plaidé pour la création d'une base de données permettant de promouvoir l'investissement local. Les participants à cet atelier sous l'intitulé «Un cadre juridique rénové pour redynamiser les investissements : Quel rôle pour les collectivités locales ?», ont mis l'accent sur la nécessité d'élaborer au niveau de chaque wilaya une feuille de route définissant les indicateurs socioéconomiques, les capacités et les opportunités offertes pour la mettre à la disposition des investisseurs et des porteurs de projets comme base de données. Les principales recommandations ayant couronné les travaux de cet atelier ont porté sur la nécessité d'accélérer la mise en service des dispositifs en charge de l'investissement, ainsi que l'activation du guichet unique tout en dotant ce dernier des moyens matériels et humains nécessaires, en sus du renforcement de ses prérogatives pour conférer davantage d'efficience au traitement des dossiers sur l'investissement. Il a été recommandé, en outre, la mise en place d'un cadre de partenariat entre les collectivités locales (communes et wilayas) et les universités en vue d'asseoir les règles de développement économique et bénéficier des capacités scientifiques afin d'encourager l'innovation et l'entrepreneuriat, notamment chez les jeunes. Les participants ont préconisé la révision des différentes lois et textes réglementaires relatifs au traitement des dossiers d'investissement, et leur adaptation aux nouveaux cadres juridiques relatifs à la délivrance des actes de propriété et l'étude de l'impact sur l'environnement ainsi que l'étude des risques et l'examen des permis tout en facilitant les procédures administratives relatives à l'investissement. Les recommandations ont porté également sur la mise en place de cadres juridiques pour récupérer le foncier non exploité et son octroi à ceux qui veulent vraiment l'exploiter, ainsi que la mise en place de réglementations portant conditions et règles d'exploitation de foncier relevant des collectivités locales et l'encouragement de la création et l'aménagement de micro-zones d'activités. Les participants ont mis l'accent sur la nécessité de jeter les ponts entre les communes, les wilayas et les opérateurs économiques et le recours aux systèmes intelligents dans la numérisation des procédures administratives relatives à la gestion de l'investissement.

Le rôle des walis dans la promotion de l'investissement et du développement local souligné

Le Premier ministre, M. Aïmene Benabderrahmane, a mis en avant le rôle central des walis dans la promotion de l'investissement et du développement local, les appelant à suivre les projets d'investissement sur le terrain selon une approche participative, en vue de remédier aux dysfonctionnements existants.

Visitant les trois ateliers organisés dans le cadre de la rencontre Gouvernement-walis, tenue samedi et dimanche au Palais des Nations (Alger), M. Benabderrahmane a indiqué que "le wali a trois principaux rôles à jouer, dont le premier consiste en l'accompagnement des investisseurs et la facilitation de toutes les procédures dans le cadre de la nouvelle approche participative qui repose sur l'écoute des élus locaux, des députés et des représentants de la société civile, dans l'objectif de s'enquérir des véritables besoins en matière d'investissement pour la wilaya".

Le second rôle du wali, ajoute le Premier ministre, consiste en " la commercialisation des potentialités que recèle sa wilaya", citant à titre d'exemple, "l'importance de promouvoir le tourisme thermal, qui peut devenir un levier parmi les leviers du financement et de la fiscalité locale" au niveau de dix wilayas au minimum.

"L'investissement ne se limite pas au secteur de l'industrie, mais englobe également les secteurs du tourisme, de l'agriculture, des industries manufacturières, de l'aquaculture et des petites mines", a-t-il expliqué.

Quant au 3e rôle, il repose, selon M. Benabderrahmane, sur " le suivi sur le terrain des projets d'investissement, selon une perspective économique, en se souciant de leur mise en œuvre dans les délais impartis et dans le cadre de la structure financière convenue, tout en veillant à créer de l'emploi et de la richesse qui génère des ressources supplémentaires pour les Collectivités locales".

Intervenant dans les différents ateliers organisés, le Premier ministre a évoqué les différentes mesures prises par le gouvernement pour soutenir l'investissement, notamment les facilitations d'obtention du foncier.

Il a affirmé l'engagement de l'Etat à récupérer le foncier industriel destiné à l'investissement et non exploité pendant six mois, à l'effet de le redistribuer aux investisseurs.

Le gouvernement a finalisé la révision de l'ordonnance 04-08 relative au foncier destiné à l'investissement par la mise en place des dernières retouches avant le lancement des agences en charge de sa gestion, a-t-il fait savoir.

l s'agit de l'Agence du foncier industriel, de l'Agence du foncier touristique et de l'Agence du foncier agricole qui seront chargées des assiettes qui ne sont pas gérées par l'Office national des terres agricoles (ONTA) et l'Office de développement de l'agriculture en terres sahariennes (ODAS).

Annonçant l'inauguration dans les prochains jours de l'Agence algérienne pour la promotion de l'investissement et les guichets uniques y afférents, ainsi que le lancement d'une plate-forme numérique d'investissement, M. Benabderrahmane a insisté sur l'adhésion des autorités locales dans le processus adopté par l'Etat pour promouvoir l'investissement en Algérie.

Après avoir rappelé les instructions du président de la République sur l'augmentation de la production des céréales, le Premier ministre a également annoncé l'inauguration de la banque des gènes "dans les prochains jours", en prolongement de l'inauguration récemment de la Banque nationale des semences et il s'agit là, a-t-il dit, d'une avancée importante dans la réalisation de la sécurité alimentaire.

"Les walis ont l'obligation de suivre la façon par laquelle sont exploitées les terres agricoles sur le terrain et d'accompagner les plans visant l'autosuffisance et la couverture de 80 % des besoins nationaux en produits agricoles d'ici à 2023", a tenu à souligner le Premier ministre.

L'EXPRESSION
Le Quotidien

INDICATEURS ÉCONOMIQUES AU VERT, RÉSERVES DE CHANGE EN HAUSSE ET RAFFERMISSEMENT DU DINAR

La machine redémarre

L'ALGÉRIE de 2022 présente un tableau très positif. Les clignotants sont au vert, le fonctionnement de l'État se professionnalise…

Saïd BOUCETTA

La rencontre gouvernement-walis, clôturée hier soir par le Premier ministre, a permis de faire une sorte de bilan d'étape des deux dernières années d'exercice de l'Exécutif, d'évaluer le taux de réalisation des chantiers et tracer les perspectives d'un avenir proche. À ce propos, Aïmene Benaberrahmane a rappelé dans son discours les chiffres qui attestent de l'évolution des signaux de l'économie nationale. Il révélera, à propos de l'excédent commercial, que celui-ci est monté à 14 milliards de dollars à la fin août dernier. Il devra atteindre les 17 milliards de dollars à la fin de l'année. Dans cette prouesse du commerce extérieur, les exportations hors hydrocarbures ont déjà rapporté 4,4 milliards de dollars et il est attendu 7 milliards de dollars à la fin de l'année. Ainsi, le Premier ministre qui a mis en évidence une dynamique économique émergeante a annoncé un taux de croissance estimé autour des 4% en 2022. Rappelons qu'en 2014, l'Algérie avait exporté 64 milliards de dollars contre des recettes de 25 milliards de dollars, l'on peut mesurer l'ampleur de l'effort fourni, ces deux dernières années pour aboutir à la situation que vit présentement l'Algérie.

Le gouvernement, dont la mission est de faire tourner la machine Algérie a, selon les propres appréciations du président de la République, réussi certaines réformes et mis en place des process qui, aujourd'hui, amènent les observateurs de la scène nationale, à reconnaître l'émergence d'un mode de fonctionnement de l'État assez proche de ce qui se fait dans des pays développés. Le président Tebboune qui, souvent est très critique sur les ratés de l'Exécutif et ne s'empêche jamais de les pointer du doigt, défend les avancées constatées sur le terrain.

La maîtrise des importations, le développement des exportations hors hydrocarbures et l'assèchement progressif des sources de la corruption constituent en soi autant de preuves de la détermination du président de la République de faire prendre à l'Algérie, la voie de l'universalité en matière de gouvernance et de modernité dans le comportement de l'administration centrale. L'autre preuve de cette volonté, tient dans la consécration de ce nouveau mode de gestion. Plus de 2 ans et demi de fonctionnement de l'État, ce dernier n'a pas cédé à la tentation du populisme. L'on peut dire ce qu'on veut l'inversion des courbes des importations et des exportations est une opération qui déplaît sur certains de ses aspects. Aussi tenir bon était et est toujours un choix dicté par l'intérêt du pays. Aujourd'hui, les premiers fruits cueillis par cette détermination présidentielle est la remontée de la valeur du dinar. Le président Tebboune a donc remporté une grande bataille. Et l'opinion en est témoin. Mais ce n'est pas la seule. En fermant les vannes aux importateurs de tous bords, le chef de l'État n'est pas resté les mains croisées.

C'est le Premier ministre qui a clôturé la rencontre gouvernement-walis

Les actions, courageuses faut-il le souligner, de soutien au pouvoir d'achat des Algériens est à mettre à l'actif de Abdelmadjid Tebboune qui aurait pu attendre l'embellie financière avant d'agir sur la fiscalité et le point indiciaire pour provoquer le déclic des hausses des salaires, restés inchangés depuis plus d'une décennie. Plus encore, le relèvement du Snmg et l'octroi d'une allocation chômage viennent compléter des mesures qui ont mis des pans entiers de la société à l'abri de l'extrême pauvreté. Toutes ces actions avaient été menées au moment où les prix des hydrocarbures avaient grise mine. Le Premier ministre a, à ce propos, rappelé que les transferts sociaux ont coûté 5130 milliards de dollars en 2021. Le message est clair et les Algériens l'ont bien reçu. Surtout les 8 millions de citoyens qui vivaient dans les zones d'ombre et qui avaient bénéficié d'un programme de réalisation d'infrastructures, aux premières semaines de la présidence de Abdelmadjid Tebboune.

Il reste que durant ces deux ans et demi, les défis s'accumulaient et prirent la forme d'une pandémie suivie d'une crise économique mondiale, dont les conséquences n'ont épargné personne. Dans le lot des pays, l'Algérie s'en tire parfaitement avec une inflation très proche de celles des pays développés, un marché convenablement alimenté, une économie en croissance, avec en prime une percée des exportations hydrocarbures.

Les indices d'une relance effective de l'appareil productif national sont tous réunis. L'Algérie est un interlocuteur très respecté et très recherché par l'ensemble des puissances de la planète. Que ce soit, les Etats-Unis, l'Union européenne, la Russie ou encore la Chine, les sollicitations politiques diplomatiques et économiques sont très nombreuses.

Cette attractivité qu'exerce le pays auprès de ses partenaires de tous bords, le place au cœur de l'échiquier géopolitique régional et, partant, en fait une destination sûre à tous points de vue. Cette posture s'en trouvera renforcée grâce à la loi sur la promotion des investissements. L'on commence à évoquer des projets plus qu'intéressants susceptibles de hâter l'adhésion du pays aux Brics. Le président de la République en fait un objectif qui sera tenu grâce à un PIB en fort hausse.

Tour cela pour dire que l'Algérie de 2022 présente un tableau positif compte tenu de la conjoncture. Les clignotants sont au vert, le fonctionnement de l'État se professionnalise, le bien-être de la société est le seul véritable objectif annoncé d'ailleurs comme primordial par le président de la République.

S.B.

LE JEUNE INDEPENDANT

DIRECTIVES DE TEBBOUNE

L'engagement des walis

PLUSIEURS WALIS ont affirmé, hier, leur engagement à mettre en œuvre les directives du président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune, visant à mettre les collectivités locales au service du citoyen et créer de la richesse.

Dans ce contexte, le wali de Boumerdes, Yahiaten Yahia a affirmé, dans une déclaration à la presse, que les directives que le président de la République a données hier en présidant l'ouverture des travaux de la réunion Gouvernement-walis, "ont souligné l'impératif de mettre l'intérêt du citoyen au cœur de toute activité des collectivités locales", ajoutant que ces directives sont une "référence pour que les walis et les instances concernées par la chose publique, prennent en charge les préoccupations du citoyen".

A ce propos, le wali de Boumerdes s'est félicité de la volonté de l'Etat de revoir les Codes communal et de wilaya, soulignant que cet amendement "est nécessaire afin d'inclure de nouvelles clauses au service du citoyen, créer de la richesse et renforcer le rôle des collectivités locales et les prérogatives du wali, selon la démarche de l'Algérie nouvelle".

Quant au wali d'Adrar, Larbi Bahloul a indiqué que les directives du Président de la République durant cette réunion visent "directement à résoudre les problèmes du citoyen et créer de la richesse et des emplois".

Les walis pourront également jouer "un rôle important dans l'éradication des disparités en matière de développement, en encourageant l'investissement public et privé".

Dans le même contexte, le wali d'El Ménéa, Mokhtar Benmalek, a déclaré que ces recommandations se veulent " un feu vert pour les walis, afin de gérer les fondamentaux économiques, particulièrement dans le domaine de l'agriculture et de l'investissement", affirmant que l'amendement prévu des deux Code communal et de wilaya, a pour objectif, "d'être au diapason du sursaut économique que connait l'Algérie, d'autant plus que la commune est appelée à contribuer à la création de richesses".

A son tour, le wali de Tindouf, Mokhbi Mohamed, a indiqué que les recommandations du Président Tebboune pour les walis, " place l'Administration locale au service du citoyen".

Quant au wali de Tissemsilt, Nahila Laaredj, il estime que " le wali est tenu de formuler une stratégie claire et globale au niveau local", qui repose sur la collaboration avec tous les secteurs, en vue d'améliorer le cadre de vie du citoyen dans le respect des lois de la République et en application des recommandations du président de la République.

Présidant l'ouverture des travaux de cette rencontre, le Président Tebboune avait exhorté les walis à poursuivre la prise en charge des préoccupations du citoyen pour instaurer un Etat basé sur l'égalité, soulignant que le citoyen est l'alpha et l'oméga de la République.

Les travaux de la rencontre Gouvernement-walis se sont poursuivis pour la deuxième journée, avec trois ateliers sur "le rôle des Collectivités locales dans la relance de l'investissement", " la diversification des ressources financières pour un développement local" et "le rôle du wali dans le processus de développement économique local".

Le premier ministre, M. Aïmene Benabderrahmane a présidé dans la soirée d'hier la séance de clôture sanctionnée par une série de recommandations.

S. O. Brahim

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

AÏMEN BENABDERRAHMANE AUX WALIS :

«Fini le travail dans les bureaux !»

Seul le travail de terrain fera la différence. C'est le message qu'a transmis, hier dimanche, le Premier ministre aux walis à la clôture de la réunion gouvernement-walis. Pour Aïmen Benabderrahmane, le travail dans les bureaux a fait son temps. L'heure est à «une nouvelle approche», purement économique.

Nawal Imès - Alger (Le Soir) - Le développement local nécessitera une plus grande implication des walis, mais également la révision de la fiscalité locale notamment. Les participants aux trois ateliers ont pour leur part émis une série de recommandations qui concernent tant les prérogatives des walis, que l'arsenal juridique qui ne favorise pas toujours le développement local.

L'approche purement administrative n'a plus aucune raison d'être dans la gestion locale. Le Premier ministre a plaidé hier à la fin des travaux de la réunion gouvernement- walis pour une approche purement économique. Aux walis présents hier au Palais des Nations, il dira, «c'est le travail de terrain qui fera la différence», ajoutant que, «le travail dans les bureaux, c'est fini».

Aïmen Benabderrahmane estime que la situation nécessite de «changer de vision pour faire du wali une force de proposition et créer un climat qui favorise les opportunités d'investissements et le développement local». Pour arriver à booster l'économie au niveau local, il est nécessaire, dit-il de «faire une analyse des points forts et des faiblesses de chaque région», mais également que les walis fassent la promotion de leurs régions pour augmenter leur attractivité.

Le Premier ministre reconnaît l'existence de certaines difficultés, notamment en ce qui concerne la fiscalité locale et la distribution des aides au niveau des collectivités. Pour rassurer les walis, le premier ministre a affirmé que leur statut particulier était quasiment prêt et sera présenté très prochainement en Conseil des ministres.

À quelques jours de la présentation de la politique générale du gouvernement, Aïmen Benabderrahmane a évoqué le contexte général, estimant qu'en dépit des difficultés nées de la crise sanitaire et des pressions géostratégiques, les indicateurs commençaient à être au vert, avec un excédent dans la balance commerciale qui avoisinait les 14 milliards fin août et devrait atteindre les 17 milliards de dollars à la fin de l'année en cours. Des performances que le Premier ministre attribue en partie à la politique du commerce extérieur et à la rationalisation des importations qui, dit-il, vise à protéger le produit national. «Cela ne veut pas dire que nous sommes contre l'importation, mais contre le gaspillage comme cela a pu se produire par le passé. En 2014, la facture d'importation était énorme. Il a fallu la réduire en contrôlant les importations». Une aisance financière qui a permis de poursuivre les politiques de soutien aux couches fragiles, avec pas moins de 5 131 milliards de dollars de transferts sociaux en 2021. Les participants aux trois ateliers mis en place, deux jours durant, ont pour leur part, remis leurs conclusions et recommandations.

En ce qui concerne le rôle du wali dans le développement local, les participants en ont élaboré plusieurs dont la réorganisation des différentes structures au niveau local. Ils préconisent également de mettre la planificaton dans les prérogatives du wali à travers des outils modernes pouvant permettre un meilleur suivi des projets, de donner davantage d'importance à la ressource humaine et d'assurer plus de cohésion dans les textes qui encadrent l'acte d'investir. Les participants préconisent également de renforcer le rôle décisionnel du wali à travers la décentralisation, la numérisation à travers une base de données fiables et enfin un statut particulier qui puisse renforcer le rôle du wali.

Les participants à l'atelier ayant pour thème «Quel rôle pour les collectivités dans la relance ?», ont pour leur part émis des recommandations pour la mise en place effective des mécanismes de soutien à l'investissement, notamment le guichet unique, l'élaboration d'une cartographie des projets susceptibles d'intéresser les promoteurs potentiels avant la fin de l'année au niveau de chaque wilaya et d'un guide national des sous-traitants. Ils ont également plaidé pour la mise en place d'un cadre de partenariat entre les wilayas et les universités et de mécanismes pour récupérer le foncier non utilisé.

Le dernier atelier consacré à la fiscalité a également été à l'origine de recommandations allant dans le sens de la poursuite de la réforme des différentes taxes qui constituent un réservoir important pour les collectivités, et de la récupération d'une partie de la fiscalité pétrolière au profit des collectivités locales pour faire face au manque de ressources.

N. I.

El Watan
LE QUOTIDIEN INDÉPENDANT

NOUVELLE POLITIQUE DE L'INVESTISSEMENT

Benabderrahmane met en relief le rôle des walis

Le Premier ministre, Aïmene Benabderrahmane, a mis en avant le rôle central des walis dans la promotion de l'investissement et du développement local, les appelant à suivre les projets d'investissement sur le terrain selon une approche participative, en vue de remédier aux dysfonctionnements existants. Visitant les trois ateliers organisés dans le cadre de la rencontre gouvernement-walis, tenue samedi et dimanche au Palais des nations (Alger), M. Benabderrahmane a indiqué que *«le wali a trois principaux rôles à jouer, dont le premier consiste en l'accompagnement des investisseurs et la facilitation de toutes les procédures dans le cadre de la nouvelle approche participative qui repose sur l'écoute des élus locaux, des députés et des représentants de la société civile, dans l'objectif de s'enquérir des véritables besoins en matière d'investissement pour la wilaya»*. Le second rôle du wali, ajoute le Premier ministre, consiste en *«la commercialisation des potentialités que recèle sa wilaya»*, citant à titre d'exemple, *«l'importance de promouvoir le tourisme thermal, qui peut devenir un levier parmi les leviers du financement et de la fiscalité locale»* au niveau de dix wilayas au minimum. *«L'investissement ne se limite pas au secteur de l'industrie, mais englobe également les secteurs du tourisme, de l'agriculture, des industries manufacturières, de l'aquaculture et des petites mines»*, a-t-il expliqué. Quant au 3e rôle, il repose, selon M. Benabderrahmane, sur *«le suivi sur le terrain des projets d'investissement, selon une perspective économique, en se souciant de leur mise en œuvre dans les délais impartis et dans le cadre de la structure financière convenue, tout en veillant à créer de l'emploi et de la richesse générant des ressources supplémentaires pour les Collectivités locales»*. Intervenant dans les différents ateliers organisés, le Premier ministre a évoqué les différentes mesures prises par le gouvernement pour soutenir l'investissement, notamment les facilitations d'obtention du foncier. Il a affirmé l'engagement de l'Etat à récupérer le foncier industriel destiné à l'investissement et non exploité pendant six mois, à l'effet de le redistribuer aux investisseurs. Le gouvernement a finalisé la révision de l'ordonnance 04-08 relative au foncier destiné à l'investissement par la mise en place des dernières retouches avant le lancement des agences en charge de sa gestion, a-t-il fait savoir. Il s'agit de l'Agence du foncier industriel, de l'Agence du foncier touristique et de l'Agence du foncier agricole qui seront chargées des assiettes qui ne sont pas gérées par l'Office national des terres agricoles (ONTA) et l'Office de développement de l'agriculture en terres sahariennes (ODAS). Annonçant l'inauguration dans les prochains jours de l'Agence algérienne pour la promotion de l'investissement et les guichets uniques y afférents, ainsi que le lancement d'une plate-forme numérique d'investissement, M. Benabderrahmane a insisté sur l'adhésion des autorités locales dans le processus adopté par l'Etat pour promouvoir l'investissement en Algérie. Après avoir rappelé les instructions du président de la République sur l'augmentation de la production des céréales, le Premier ministre a également annoncé l'inauguration de la banque des gènes *«dans les prochains jours»*, en prolongement de l'inauguration récemment de la Banque nationale des semences et il s'agit là, a-t-il dit, d'une avancée importante dans la réalisation de la sécurité alimentaire. *«Les walis ont l'obligation de suivre la façon par laquelle sont exploitées les terres agricoles sur le terrain et d'accompagner les plans visant l'autosuffisance et la couverture de 80% des besoins nationaux en produits agricoles d'ici à 2023»*, a tenu à souligner le Premier ministre. ***(APS)***

PHOTO : D. R.

Le Quotidien D'ORAN
Edition Nationale d'Information

Réunion Gouvernement-Walis: Un nouveau départ

par Ghania Oukazi

Sous le slogan «le wali, appui du processus du développement économique local», la réunion entre le gouvernement et les walis qui a pris fin, hier, a permis de faire le point sur les situations économique et sociale dans les différentes wilayas sur la base, entre autres, de données chiffrées avancées par certains ministres.

Interpellé nommément par le président de la République lors de son ouverture de la réunion, le ministre de l'Agriculture et du Développement rural, Mohamed Abdelhafid Henni, a annoncé, à la fin de la journée du samedi, que «le taux de croissance de la production agricole pour cette saison a atteint 31%.» «Le secteur contribue aujourd'hui avec plus de 14,7% du Produit intérieur brut (PIB) et emploie le quart de la main d'œuvre active, soit 2,7 millions de personnes, avec un taux de couverture des besoins nationaux de la production nationale de 75%», a-t-il dit. Son interpellation par Tebboune a concerné notamment «l'impératif du secteur de produire les 9 millions de tonnes de blé dont le pays a besoin». Un produit qui, a noté le ministre, «a augmenté de 48% en 2022». Il estime toutefois qu'il faut «développer les filières stratégiques, à l'instar des céréales et des légumineuses, d'augmenter les niveaux de subvention de l'Etat, d'assurer les moyens d'exportation, de simplifier l'accès au foncier agricole, à travers les cadres réglementaires et de développer les nouveaux périmètres». Il a annoncé, en outre, la préparation par son ministre d'«un projet de réhabilitation du barrage vert qui couvre 13 wilayas et 1.500 km, et ce, sur la base d' «une nouvelle approche économique».

Le ministre de l'Industrie, Ahmed Zaghdar, a annoncé la récupération de 2308 ha de foncier non exploités au niveau des zones industrielles (ZI) et des zones d'activités (ZA). Il a rappelé «le programme pour la réalisation de 50 nouvelles ZI réparties sur 39 wilayas, de manière à cadrer avec les objectifs du développement régional et à concourir à l'instauration d'un équilibre entre les régions». Il a déclaré que «le taux d'avancement des travaux de réalisation de 6 ZI placées sous l'autorité du ministère a atteint 80%, notamment les ZI de Larbaâtache à Boumerdès, El Ksar à Bejaïa et Ouled Bendamou à Tlemcen, avec une superficie totale de 416 ha». Trois autres ZI devront l'être à Oued Nechou à Ghardaïa, Ksar El Boukhari à Médéa et l'extension de la ZI de Sidi Bel-Abbès».

Le président veut «des critères pour évaluer le wali»

Et «sur les 44 zones industrielles restantes, 12 d'entre elles sont à l'étude et 32 autres enregistrent des taux d'avancement variables». Il citera celles de Saïda, Guemar, Ouargla et Naâma» où «les walis sont parvenus à conclure les marchés relatifs à la VRD, à l'approvisionnement en eau et à l'assainissement à hauteur de 100%, en attendant la conclusion d'autres marchés pour la prise en charge des réseaux restants. Douze zones ont atteint un taux de réalisation variant entre 70% et 98% et 13 autres un taux de 35%. Trois zones seulement n'ont pas dépassé un taux d'avancement de 35%».

Le ministre des Finances, Brahim Djamel Kassali a déclaré qu' «une batterie de mesures visant à préserver le marché du travail et à protéger l'économie et la stabilité financière des institutions a été prise durant les deux dernières années». Il a rappelé en même temps «les réformes financières engagées à l'effet «d'éviter des crises à l'avenir». Il a indiqué que «la conjoncture actuelle requiert le financement de l'économie en recourant à des sources alternatives, à l'instar du financement islamique, en ce sens qu'il est possible de diversifier les produits de la finance islamique en vue de résorber la masse monétaire du marché parallèle». Il a noté que «les collectivités locales sont financées selon différents mécanismes constitués de ressources propres, des impôts et des actifs, et par les interventions de l'Etat, à travers la Caisse de solidarité et de garantie des collectivités».

Au-delà de ces constats, trois ateliers ont été mis en place à la fin de la journée du samedi pour trouver des réponses aux questions posées par le président de la République. Le 1er s'est penché sur «le rôle central, de moteur et de leader du wali dans le processus du développement économique local», étant qualifié par Tebboune de «premier pilier de l'Etat et son seul représentant au niveau local». En décidant de leur «redonner l'ensemble de leurs prérogatives de premiers responsables de tout ce qui doit être entrepris pour faire valoir l'attractivité des territoires» comme il l'a souligné lors de l'ouverture de la rencontre au palais des Nations, les walis sont instruits pour mettre en œuvre «la nouvelle stratégie de développement décidée par le gouvernement». Tebboune a déclaré qu'«il faut créer des critères pour évaluer le wali et ceux qui l'entourent».

Une Commission pour réviser le Code communal et de wilaya

Ceci «parce qu'il devra agir pour initier et catalyser le processus qui mobilise l'ensemble des parties prenantes dans un cadre permanent ou ad hoc, afin de leur permettre de concevoir des stratégies et de mettre en œuvre des initiatives concrètes de développement économique». Le rôle «magistral » des walis devra se décliner à travers la mise en œuvre du nouveau code de l'investissement ainsi que la révision des codes communal et de wilaya, qui eux, devront déterminer clairement les prérogatives de l'ensemble des responsables locaux, des élus, P/APC et P/APW.

«A la fin de la réunion, nous allons instituer une commission par décret pour réviser immédiatement les codes communal et de wilaya avec la participation du ministère de l'Intérieur, de représentants du Conseil de la Nation, de l'APN, du ministère des Finances pour réviser les moyens financiers des APC, et des représentants des APC et des APW, nous voulons de nouveaux textes pour soutenir la décentralisation et le développement local», a affirmé samedi le président de la République. Il a notamment noté que «sur les 1545 communes que comptent le pays, 1.000 sont pauvres, sans l'intervention de l'Etat, elles ne peuvent pas travailler, et il ne peut y avoir de décentralisation avec l'aide de l'Etat».

L'investissement est ce point focal sur lequel les pouvoirs publics s'attardent pour assurer sa promotion notamment dans les zones qui ont été délimitées par les textes de la promulgation du nouveau code de l'investissement. L'atelier a examiné «l'interaction et la complémentarité entre le wali et les agences, autorités et offices en charge de la mise en œuvre de la nouvelle stratégie nationale en termes d'investissement et de gestion du foncier économique». Stratégie qui devra prendre forme à travers, entre autres, «la révision des textes du foncier», tel qu'exigé par Tebboune qui a instruit les walis de récupérer «le moindre lot de terrain non exploité en annulant les titres de concession».

L'atelier 2 a complété ce cadre en définissant et en clarifiant «les missions des Collectivités locales dans la redynamisation des investissements du titre du nouvel environnement juridique».

Le 3ème atelier s'est penché sur «l'impératif de diversifier les ressources de financement des Collectivités locales pour assurer leur développement et répondre efficacement aux attentes des citoyens» dans le cadre de la révision de la fiscalité locale appelée à identifier de nouvelles niches d'impôts locaux au profit des wilayas et de leurs communes en vue de mettre fin aux dotations budgétaires que l'Etat leur a assuré jusque-là.